



العوامل المجتمعية المؤثرة في التعليم بفلسطين بصفة عامة والقدس خاصة من العهد العثماني وحتى انتفاضة الأقصى

إعداد: د. إيناس عبير الرحمن أحمد عباد العيسى

مقدمة

سنعرض في هذه الورقة مشهداً للخلفية الدينية والتاريخية للتعليم في القدس، وصولاً لفترة الحكم العثماني، مروراً بالانتداب البريطاني وحتى قيام دولة إسرائيل وبعدها دخول السلطة الفلسطينية إلى قطاع التعليم في القدس؛ مع التطرق إلى العوامل المؤثرة في التعليم في القدس، التاريخية منها والجغرافية، كذلك الثقافية والاقتصادية، وصولاً إلى العوامل السياسية.

ثم سنتناول إدارة التعليم وتنظيمه في فلسطين عامة والقدس بشكل خاص، إضافة إلى المشاكل التي يواجهها قطاع التعليم والتحديات أمام المديرين؛ كل ذلك من أجل الوقوف على العوامل والمتغيرات التي حصلت على المسيرة التعليمية وتأثيراتها المختلفة على مسيرة التعلم والتعليم، وبالتالي انعكاساتها على الممارسات القيادية للمديرين. ثم نعرض لفلسفة التعليم الفلسطيني في الوقت الراهن في القدس، وانعكاسات ذلك على أرض الواقع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن المؤسسات التعليمية حول العالم تواجه عدداً لا بأس به من المشكلات تختلف باختلاف الثقافة والسياسات السائدة وغيرها من العوامل المجتمعية المهمة، ومؤسسات التعليم في العالم المتقدم تعمل بشكل متسارع لتفادي تفاقم تلك المشكلات وتعمل بخطوات مدروسة لحلها، في حين أن تلك المشكلات تتفاقم وتزايد في الدول النامية لتصل لوضع من الصعب علاجه إلا بطرق جراحية صعبة وطويلة. وسنعرض عدداً من المشكلات المتعلقة بالعوامل المجتمعية المؤثرة على التعليم في مدينة القدس.

وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما العوامل المجتمعية المؤثرة على إدارة وتنظيم التعليم في فلسطين وتحديدًا في القدس؟

ما الوضع الراهن للتعليم العام في القدس؟

ما التحديات التي تواجه المديرين في مدينة القدس تبعاً للعوامل المجتمعية الموجودة؟

منهج البحث:

تم اعتماد عدد من المراجع والمصادر الرسمية وغير الرسمية، كذلك الوثائق والدراسات المتعلقة بواقع التعليم العام والمشكلات والتحديات التي تواجه المديرين في فلسطين عموماً وفي مدينة القدس خصوصاً.

أهداف البحث:

1. الكشف عن العوامل المجتمعية المؤثرة على التعليم في القدس؟

2. الوقوف على انعكاسات تلك العوامل على التعليم في القدس؟

3. التعرف على أهم المتطلبات اللازمة لتطوير التعليم في القدس؟

مصطلحات الدراسة:

المدرسة: أي مؤسسة تعليمية غير رياض الأطفال بغض النظر عن عدد طلبتها وتركيبها الصفّي، من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر.



مدارس وكالة غوث اللاجئين: المؤسسات التعليمية؛ ليست الحكومية ولا المدارس الخاصة والتي تديرها وتشرف عليها وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. الجهة المشرفة: المسؤولية قانونياً وإدارياً عن المدرسة. وقد تكون حكومية أو خاصة أو وكالة غوث اللاجئين.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة دائرة المعلومات والدراسات في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2005):

بعنوان "ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية، الأسباب، والإجراءات الوقائية والعلاجية"

هدفت الدراسة إلى الحد من ظاهرة التسرب وذلك من خلال:

1. التعرف على الأسباب والعوامل الرئيسة وراء تسرب الطلبة من المدارس.
2. بحث فعالية بعض الإجراءات الوقائية للحد من التسرب كما يراها المتسرب وولي الأمر.
3. بحث فعالية عدد من الإجراءات العلاجية التي تساعد على عودة المتسربين لمقاعد الدراسة.
4. اقتراح وسائل لتأهيل للطلبة غير الراغبين في العودة إلى الدراسة.

ثانياً: دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2005):

بعنوان "التعليم العالي في فلسطين، الواقع وسبل تطويره".

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم العالي في فلسطين لتتسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ورصد لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في التعليم العالي استناداً للاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1. التطور الملحوظ لعدد من الجامعات والكليات وأعضاء الهيئة التدريسية.

2. ازدياد أعداد الطلبة والخريجين.
 3. انخفاض مشاركة الإناث في التدريس في قطاع التعليم العالي.
 4. قلة الاهتمام بالبحث العلمي.
 5. غياب ملحوظ لفلسفة تربوية محددة وواضحة للتعليم في فلسطين.
 6. ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق المحلي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية.
- ثالثاً: دراسة وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2008):
 بعنوان "تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي 2007/2008" من إعداد وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.
 تناول هذا التقرير:

1. التعليم والجهات المشرفة عليه في مدينة القدس، كذلك التعليم المهني.
2. ظاهرة التسرب في مدارس مدينة القدس، الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. تطور المدارس الحكومية، من حيث أعداد الطلبة وغيرها.
4. وضعية الأبنية المدرسية والغرف الصفية المستأجرة والمتهالكة.
5. المشكلات التي تخص التعليم في مدينة القدس، أثر الجدار الفاصل في قطاع التعليم.

الملخص

تناول هذا البحث العوامل المجتمعية المؤثرة على التعليم في القدس وانعكاساتها على التعليم، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المجتمعية المؤثرة على التعليم في القدس، والوقوف على انعكاسات تلك العوامل على التعليم في القدس، والتعرف على أهم المتطلبات اللازمة لتطوير التعليم في القدس؟

تمهيد

نظام التعليم في أي مجتمع من المجتمعات لا يقوم في فراغ؛ إنما هو جزء من مجتمع، أنشأه



وطبعه بطابعه، وترك عليه بصماته ومؤثراته التي شكلتها مختلف الظروف والعوامل التي مر بها، وتجدر الإشارة إلى أن العوامل والقوى المجتمعية والتي سيتم عرضها منفصلة إلا أنها ليست كذلك، بل هي متكاملة ومتراصة، لتشكّل معاً النسيج العام أو ما يسمى بثقافة المجتمع؛ كما يختلف تأثيرها في نظم التعليم من مجتمع إلى آخر، ولعل المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية متقارب في بعض الظروف المجتمعية، إلا أن الحالة الخاصة المحيطة به، تحديداً بعد حرب عام 1948م واحتلال أجزاء من فلسطين، وما تلاها من حروب واتفاقيات وضغوط دولية، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر، في تشكيل المجتمع في كل مرحلة من مراحلها وانعكاس ذلك على التعليم.

ومع كل العوامل والقوى المؤثرة في التعليم بفلسطين؛ إلا أن للقدس ظروفاً استثنائية، وعوامل مجتمعية متعددة ومتباينة ومتشابكة؛ تميزها عن بقية المحافظات والمدن الفلسطينية الأخرى؛ باعتبارها عاصمة دولة فلسطين والمنتزاع عليها دولياً، إضافة لمكانتها العربية والإسلامية، وكونها مهبطاً للديانات السماوية الثلاث؛ وسيعرض الفصل العوامل التاريخية المؤثرة على التعليم في فلسطين، تليها العوامل الجغرافية ثم الاقتصادية المرتبطة بشكل وثيق بالحالة السياسية؛ ثم العوامل الاجتماعية، تليها الثقافية وصولاً إلى العوامل الدينية سعياً للوقوف على الظروف والعوامل المؤثرة على مسيرة التعليم في مدينة القدس، ومن ثم انعكاساتها على إدارة التعليم وتنظيمه.

أولاً: العوامل التاريخية

لعل العوامل التاريخية تقف وراء تقدم أو تخلف الدول والمجتمعات، كما أنها قد تحدد درجة هذا التقدم، أو ذلك التخلف؛ ولا يمكن الحديث عن التعليم في القدس دون التطرق إلى المراحل التاريخية التي مر بها واقع التعليم وإشكالياته، والتي يمكن إجمالها في خمس مراحل تاريخية كما في الشكل (1) والتي استمرت من عهد العثمانيين وسياسة التريك، إلى الانتداب البريطاني وسياسته الاستعمارية، ثم السيادة الأردنية على مدينة القدس، تلاها الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وسياسة التهويد والأسرة، حتى قدوم السلطة الفلسطينية عام (1993م)، وسوف يتم تناول ذلك تفصيلاً.

المرحلة التاريخية التي مر بها التعليم وإشكالياته في القدس (**)

قيام السلطة الفلسطينية (1993م)	الاحتلال الإسرائيلي (1948م)	السيادة الأردنية (1948-1967م)	فترة الانتداب البريطاني (1917-1947م)	الفترة العثمانية (1517-1917م)
1. (1993م) تستلم الإشراف على مدارس الأوقاف الإسلامية.	1. احتلال القدس العربية.	1. إلزامية التعليم حتى الصف التاسع.	1. نحو الهوية العربية.	1. بداية التعليم الرسمي الحكومي.
2. (2004م) مناهج فلسطينية.	2. (1967م) مناهج أردنية في القدس الشرقية، وإسرائيلية في الغربية.	2. مناهج أردنية باللغة العربية.	2. مناهج تحمل فكر استعماري باللغة الإنجليزية.	2. مناهج باللغة التركية.
3. ثبات نسبي في أعداد مدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.	3. ظهور مدارس المعارف الإسرائيلية ومدارس المقاولات.	3. ظهور مدارس وكالة الغوث الدورية، ومدارس الأوقاف.	3. انتشار أكبر للمدارس الخاصة، وتعدد الإشراف على المدارس.	3. مدارس رسمية عثمانية.
4. مركزية التعليم، والتحول البطيء نحو اللامركزية.	4. مركزية عالية في إدارة التعليم، تهويد أسرة التعليم للهوية العربية وطمس للهوية العربية.	4. ركن التعليم على المنهج القومي والقومية العربية.	4. مدير التعليم بريطاني بصلاحيات (مركزية).	4. استقلالية إدارة التعليم بواسطة لجان محلية.
5. ضعف إسرائيل على مدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.	5. زيادة أعداد المدارس ونقص كفاءتها.	5. (1967م) إسرائيل تحتل القدس الشرقية ومنازعات في المدارس.	5. انحدار التعليم الرسمي للفلسطينيين - زيادة توطين اليهود.	5. تعليم هزيل - الحرب العالمية الأولى - وعد بلفور (1917م).

(**) الشكل (1): من تصميم الباحثة



1. الفترة العثمانية (1517 - 1917م)

يمثل عام (1869م) بداية التعليم الرسمي الحكومي في فلسطين، وقبل ذلك كان التعليم يتم في كتاتيب ملحقة بالمساجد، أما في ذلك العام فقد صدر نظام التعليم الجديد الذي نص على إلزامية التعليم ومجانته للمرحلة الابتدائية، وأن تكون هناك مدرسة ابتدائية في كل قرية بها (500) منزل، ومدرسة إعدادية للمدن التي تضم (1000) منزل، ومدرسة ثانوية في المدن الرئيسية، وتم تنظيم امتحانات عامة في نهاية مراحل التعليم⁽¹⁾.

في تلك الفترة تم إنشاء المدرسة الرشيدية؛ نسبة إلى متصرف القدس "رشيد بك" (1905 - 1906م) وهي من الآثار القليلة التي تركها العثمانيون في القدس.

وفي عام (1909م) تعرضت الدولة العثمانية إلى ضغوط من الدول الأوروبية ومن المنظمات اليهودية العالمية بهدف السماح بهجرة اليهود وشراء أراضٍ في فلسطين، ثم قامت الحرب العالمية الأولى وطغت أحداثها على ما يجري في فلسطين من مقاومة عربية للمشاريع الاستيطانية الصهيونية؛ أعقبها إعلان وعد بلفور الذي كان وزير خارجية بريطانيا آنذاك بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر عام (1917م) حيث دخلت فلسطين منعطفاً جديداً في تاريخها⁽²⁾.

وقد اعتبرت الفترة العثمانية من الفترات الهزيلة للتعليم في فلسطين، حيث كان الاهتمام بالتعليم في المدينة أكثر من القرية؛ رغم أن ما يقارب من (70 بالمائة) من السكان يعيشون في القرى؛ كما كان التعليم في تلك الفترة باللغة التركية، وهو ما عرف بسياسة التتريك ومحو الهوية العربية⁽³⁾؛ إضافة إلى الافتقار إلى المعاهد الخاصة بتدريب وتطوير المعلمين، حيث انخفض عدد المعلمين وكان طلاب العلم يسافرون إلى الأزهر الشريف في مصر أو طرابلس في الشام أو تركيا أو فرنسا لتلقي علومهم، وكانت هذه الفترة تمثل المركزية في

(1) خولة شخشير صبري: سياسات تطوير نوعية مهنة التعليم في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، 2006، ص 5.

(2) فاروق عمر فوزي: جغرافيا فلسطين وتاريخها، الفصل الثاني: فلسطين عبر التاريخ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، (د.ت)، ص 108.

(3) حمدالله محمد ربيع: الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل. مركز الطباعة والإعلان - جت المثلث. أحفا. كلية أكاديمية للتربية، فلسطين المحتلة، 2007، ص ص 198 - 200.

المناهج الدراسية، حيث صبغت المناهج بالصبغة التركية، واعتمدت اللغة التركية كلغة رسمية على حساب العربية، بالرغم الطابع الديني الغالب على التعليم كذلك استقلالية إدارة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية في فلسطين، حيث تدار بواسطة لجان التعليم المحلية الفلسطينية⁽¹⁾.

جدول (3)

جدول (1): أعداد المدارس والمدرسين والطلاب حسب نوع المدرسة في الفترة العثمانية⁽²⁾

عدد الطلاب	عدد المدرسين	عدد المدارس	
8,248	234	98	حكومية
8,531	471	37	أهلية
16,779	705	135	المجموع

حيث يتضح من الجدول (3) أنه وبالرغم من كون عدد المدارس الحكومية أكثر من ضعف عدد المدارس الأهلية، إلا أن عدد المعلمين في المدارس الأهلية هو ضعف عددهم في المدارس الحكومية تقريباً، أي ما يعادل معلم لكل (18) طالباً، في حين وصل في المدارس الحكومية إلى معلم لكل (35) طالباً.

2. فترة الانتداب البريطاني (1917 - 1947م)

استمر الانتداب البريطاني على فلسطين ثلاثين عاماً، لم يحظ التعليم خلالها بأدنى اهتمام، بل أحدث تغييرات تتناسب مع الاستعمار، وتحول التعليم في المدارس الرسمية من التعليم باللغة التركية إلى الإنكليزية، بهدف محو الهوية العربية، أما المدارس المسيحية واليهودية فبقيت مستقلة وتدرس ما تشاء، دون أي تدخلات⁽³⁾، وحتى عام (1920م) ظل التعليم

(1) عماد أمين الحديدي: فلسفة التعليم الأساسي، تجارب بعض الدول في التعليم الأساسي، التعليم الأساسي في فلسطين، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2011، ص 13.

(2) وائل القاضي: تطوير النظام التربوي الرسمي في الضفة الغربية ملامح وسهات، المؤتمر السنوي الثالث لمركز الدراسات والتطبيقات التربوية، دور التربية في تعزيز الديمقراطية، القدس، 18 - 20 تموز (يوليو) 1994، ص 23.

(*) جدول (3) من تصميم الباحثة.

(3) حمدالله محمد ربيع: مرجع سابق، ص ص 205 - 210.



تحت سلطة جهاز إداري مسؤول عن إعادة بناء التعليم وتكييفه مع الظروف المُحدثة؛ وبديلاً عن إدارة التعليم بواسطة لجان التعليم المحلية تم تعيين أول مدير بريطاني بمقام وزير التعليم، وله مساعد كنائب مدير بريطاني أيضاً؛ وكانت المركزية طابعاً واضحاً على جهاز التعليم، حيث يمتلك مدير التعليم البريطاني صلاحيات مطلقة في المدارس العربية⁽¹⁾.

وبالرغم من أن مدينة القدس كانت عاصمة الانتداب البريطاني، إلا أن بريطانيا لم تلزم أولياء أمور الطلاب الفلسطينيين بتعليم أبنائهم، مما أدى إلى عدم إقبال الطلاب على الدراسة، علماً أنه كان يتم اختيار ثلاثة فقط من الطلاب الأوائل ويسمح لهم باستكمال المرحلة الثانوية، وقد انعكست تلك الظروف على الوضع التعليمي الذي اتسم بتقصير وسوء الإدارة، وتدني مستوى التعليم وتدهور مؤسساته من حيث المعلمين والتجهيزات وأساليب التدريس؛ على عكس اليهود الذين تولوا بأنفسهم تعليم أولادهم، في حين حرم الفلسطينيون من نعمة العلم⁽²⁾، ويوضح جدول (4) نوع المدرسة وأعداد المدارس في تلك الفترة.

جدول (4)

أعداد المدارس حسب نوع المدرسة في فترة الانتداب البريطاني⁽³⁾

نوع المدرسة	الإسلامية الخصوصية	العربية الحكومية	المسيحية الخصوصية	اليهودية العمومية	اليهودية الخصوصية
العدد	7	11	38	30	69

ويتضح من الجدول السابق أعداد المدارس اليهودية التي وصلت إلى (99) مدرسة خلال فترة الانتداب مقابل تحجيم واضح للمدارس العربية، حيث سيطرت السلطات البريطانية

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول (أ - ث) القسم العام، دمشق، 1984، ص 528.

(2) مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، الجزء (10)، طبعة جديدة، دار الهدى، كفر قرع - فلسطين، 1991، ص 208.

(3) إيمان مصاروة: أثر الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في القدس، وزارة الثقافة الفلسطينية، فلسطين، 2014، ص 46.

(*) جدول (3) من تصميم الباحثة.

على التعليم ومناحي الحياة المختلفة، في محاولة لقتل الروح القومية لدى الفلسطينيين، وحرصت أشد الحرص على محاصرة التعليم بإدارة بريطانية بحثة وهيكل ضعيف مليء بالعيوب، وقرارات أوتوقراطية مركزية لتبقي هيمنتها الاستعمارية وتمرر مخططاتها في خدمة الصهيونية وتوطين اليهود في فلسطين تحت غطاء منها؛ ودون مقاومة من الشعب.

3. السيادة الأردنية (1948 - 1967م)

أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وسحبت قواتها عام (1948م) وانقسمت القدس إلى شطرين، الجزء الغربي (القدس الغربية) تحتله إسرائيل وتسيطر عليه بكل مكوناته التعليمية من المدارس والمناهج وإدارة التعليم والقوانين واللوائح والنشرات وما إلى ذلك من أمور؛ والجزء الشرقي من القدس (القدس الشرقية) إضافة إلى الضفة الغربية يتبع المملكة الأردنية الهاشمية⁽¹⁾.

وهنا يظهر التغيير الجديد في سياسة التعليم في القدس، حيث أغلقت المدارس البريطانية واستبدلت بمدارس تدرس المناهج الأردنية في القدس الشرقية، وقد ركز التعليم في العهد الأردني على المنهج القومي، الذي ركز على الوطن العربي كوحدة قومية شاملة في كل المجالات، وقد قامت وكالة الغوث الدولية بالمساعدة في إنشاء مديريات للتعليم عام (1950م) في أعقاب حرب 1948م وهجرة أعداد كبيرة من سكان فلسطين إلى مختلف مدنها، بما فيها مدينة القدس؛ حيث كانت تُعنى بالمدارس وقبول الطلاب، وتوفير المعلمين والمديرين وتنظيم الامتحانات، وتحديد الإجازات، والمقررات الدراسية لكل مرحلة، واقتصر التعليم آنذاك على رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية ومدارس التدريب المهني⁽²⁾، أما فيما يتعلق بقوانين التعليم، فإن أهم ما صدر خلال هذه الفترة كان القانون الأردني رقم (16) لعام (1964م) المعروف بقانون التربية والتعليم، وقد أقر بالزامية التعليم

(1) يمكن الرجوع إلى:

- إدارة الإعلام والمعلومات: التقرير المعلوماتي (6)، كانون الثاني/يناير 2010، الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية 2009، القدس، 2010، ص 5 - 6.
- Michael H.,: **The Transformation of Jerusalem 1917 - 1987 AD**. Jerusalem in History, 1989, pp.280 - 283.

(2) إيوان مصاروة: مرجع سابق، ص ص 64 - 65.



للسنوات التسع الأولى؛ إلا أن هذا القانون تغير بعد نشوب حرب 1967⁽¹⁾.

4. الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام (1967م)

أُعلن قيام الدولة اليهودية في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر عام (1948م) عندما أعلن رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون بأن القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، في حين ظلت القدس الشرقية تخضع للسيادة الأردنية حتى هزيمة يونيو/ حزيران 1967، والتي أسفرت عن ضم القدس بأكملها لسلطة إسرائيل، بقرار من البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" بتاريخ (27 حزيران 1967م)⁽²⁾، وفي تلك الفترة تحديداً، برزت التعددية في الجهات المشرفة على التعليم والتي استمرت حتى الآن؛ بشكل جلي وواضح وتمثلت في خمسة أنواع من المدارس في القدس الشرقية⁽³⁾ والتي لخصتها الدراسة في جدول (4) وسيتم تناولها تفصيلاً تحت الجدول:

جدول (4)

توزيع المدارس والطلاب حسب الجهة المشرفة في الشطر الشرقي من مدينة القدس
وفق إحصائيات (2014)⁽⁴⁾

الجهة المشرفة	عدد المدارس	عدد الطلاب	النسبة المئوية للطلاب %
المدارس الخاصة	68	25439	30 %
الأوقاف	40	12017	14 %
المعارف والبلدية الإسرائيلية	52	38293	46 %
مدارس شبه حكومية	18	5971	7 %

(1) منظومة القضاء والتشريع في فلسطين: جامعة بيرزيت، معهد الحقوق، تاريخ الاطلاع 14 - 11 - 2015، من الموقع:

<http://muqtafi.birzeit.edu>

(2) روجي الخطيب: الموسوعة الفلسطينية، قسم (2)، الجزء (1)، 1990، ص 901.

(3) سمير جبريل: تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الائتلاف الأهلي في القدس "التعليم في القدس واقع... وتحديات"، القدس، 2008، ص 5 - 9.
(*) جدول (4): من تصميم الباحثة.

(4) وزارة التربية والتعليم العالي: التقييم الوطني للتعليم للجميع (2000 - 2015)، مرجع سابق، ص 130.

وكالة غوث اللاجئین	8	2215	3 %
المجموع	186	83935	100 %

*جدول من تصميم الدراسة بناءً على معطيات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

1. المدارس الخاصة: وتوجد على ثلاثة أنواع:

أ. المدارس الخاصة التابعة لأفراد أو عائلات أو جمعيات، مثل الكلية الإبراهيمية في القدس.

ب. المدارس التابعة لجهة غير حكومية مثل مدارس الإيخان.

ج. المدارس التابعة لإحدى الطوائف الكنسية مثل مدرسة الفريير أو شميدت؛ وجميعها تطبق المناهج الأردنية المستخدمة في الضفة الغربية؛ مع تعديل على مناهج اللغة الإنكليزية، واللغة العبرية وبعضها تدرس لغة ثالثة مثل الفرنسية كما في الكلية الإبراهيمية، أو الألمانية مثل مدرسة الشميدت، وتبلغ نسبة المعلمين الذكور في تلك المدارس (5, 22 بالمئة)، والإناث (5, 77 بالمئة) وهم من الفلسطينيين⁽¹⁾.

2. مدارس الأوقاف الإسلامية: تخضع لإشراف المملكة الأردنية الهاشمية من حيث تعيين المديرين والمعلمين، والإشراف والرواتب والمناهج، حيث ارتبطت رواتب المعلمين القدامى مع وزارة التربية والتعليم الأردنية، فيما ارتبطت رواتب المعلمين الجدد (بعد عام 1967م) مع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، حتى عام (1980م)، ثم انتقلت مسؤولية تلك المدارس المالية إلى اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة، وبقي الحال على ما هو عليه حتى فك الارتباط عام (1988م)، ثم انتقلت مهمة الإشراف إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تحسباً من التدخل الإسرائيلي في شؤونها الداخلية؛ فظلت هذه المدارس تدرس المناهج الأردنية حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1993م)⁽²⁾.

3. المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية ومدارس بلدية القدس: تتبع هذه المدارس في سياستها وتمويلها وخدماتها لدولة إسرائيل، رغم أن بعضها تدرس المناهج الأردنية

(1) سمير جبريل: تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات، مرجع سابق، 2008، ص ص 5 - 9.

(2) إيخان مصاروة: مرجع سابق، ص 91 - 92



والبعض الآخر تدرس المناهج الإسرائيلية، وتعاني هذه المدارس من مشاكل كثيرة، سواء من حيث الصفوف المكتظة والمباني المتهالكة، والافتقار إلى أدنى شروط الصحة والسلامة والأمان المدرسي، كما تعاني نقصاً في الملحقات المدرسية من ساحات ومختبرات ومكتبات⁽¹⁾، ولا يعني تمويل إسرائيل لتلك المدارس حرصها على تعليم الفلسطينيين، بل هي السيطرة على مدخلات ومخرجات النظام، حيث اقتصرت على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات التعليمية للفلسطينيين في القدس.

4. مدارس شبه حكومية أو مدارس المقاولات: مدارس مدعومة مادياً من إسرائيل، استحدثت نتيجة النقص الحاد في عدد المدارس، وازدياد في أعداد الطلاب، وهي في غالبيتها ربحية واستثمارية، يبلغ عددها (18) مدرسة وتشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية؛ حيث تمثل علاقة شراكة متمثلة في وزارة المعارف الإسرائيلية والمجتمع المحلي الفلسطيني، على أساس التفاوض ثم الاتفاق الرسمي والتعاقد على الشكل النهائي للمدرسة وآلية التمويل وشروط تقديم المساعدات على أساس السلطة السياسية لإسرائيل.

5. مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): تشرف عليها وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة، وتهدف إلى استيعاب أعداد من الطلاب في المخيمات وأماكن تجمع اللاجئين الفلسطينيين، حيث بلغ عدد المعلمين الذكور في مدارس القدس (26) معلماً، والإناث (86) معلمة، جميعهم من الفلسطينيين، وتوفر تعليماً مدته (9) أعوام للأطفال المسجلين كلاجئين.

تقدم مدارس الوكالة الخدمات للطلاب من الصف الأول للصف التاسع، وينتقل بعدها الطلاب إما للمدارس الخاصة أو مدارس بلدية القدس، أو الحكومية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهي تطبق المناهج، والخطط الدراسية، ومدة الدراسة، والعطلات، وقوانين النجاح والرسوب التي تطبقها المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية⁽²⁾.

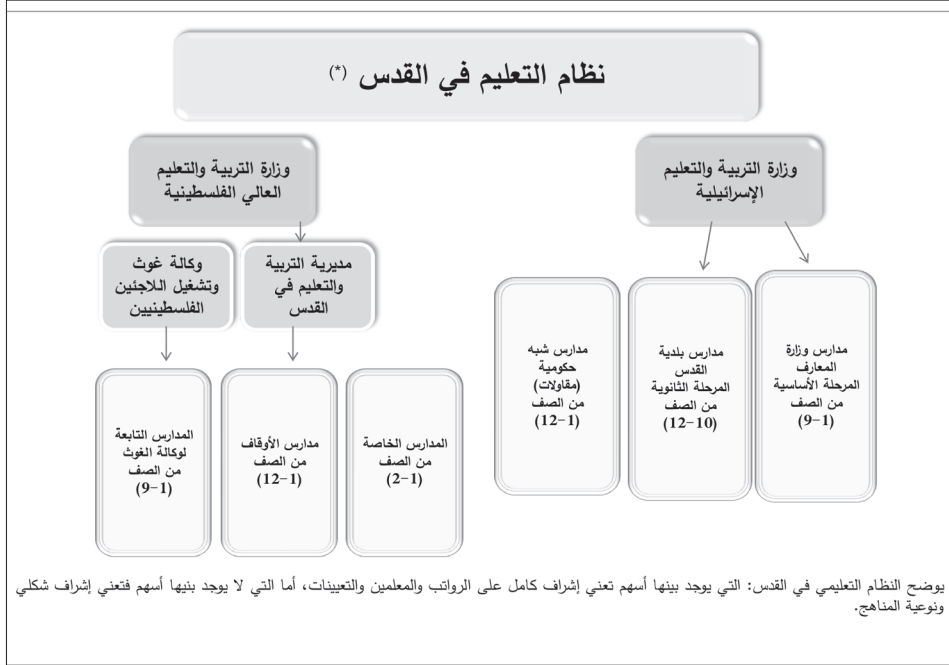
(1) وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية: الإدارة التعليمية في التجربة الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم، رام الله، 2004، ص 7.

(2) يمكن الرجوع إلى:

• وزارة التربية والتعليم العالي: مشاكل التعليم في القدس، 2014، ص 2، تاريخ الاطلاع 1 - 10 - 2014 www.mohe.gov.ps، ص ص 3 - 25.

• سمير جبريل: تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات، مرجع سابق، 2008، ص ص 5 - 9.

ويظهر الشكل (2) توزيع المدارس وعددها وأعداد الطلاب في الشطر الشرقي من مدينة القدس (1).



شكل (2): توزيع المدارس وعددها وأعداد الطلاب في الشطر الشرقي من مدينة القدس

أما فيما يتعلق بالمناهج التعليمية في المدارس الحكومية في مدينة القدس، فقد تبانت وتبدلت من فترة لأخرى، حيث طبقت المناهج الرسمية الإسرائيلية في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس خلال الأعوام (1967/1968م) وأعوام (1971/1972م) وذلك للمرحلة الثانوية فقط، والتي واجهها الأهالي والطلاب بالمقاومة والرفض؛ واتجه الطلاب نتيجة لذلك للانتقال من المدارس الحكومية التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية إلى المدارس الخاصة هروباً من المناهج الإسرائيلية. تلا ذلك تطبيق المناهج الموحدة، التي اشتملت على امتحان التوجيهي الأردني و امتحان البجروت الإسرائيلي (امتحان إسرائيلي يوازي امتحان الثانوية العامة الفلسطيني) لاجتياز المرحلة الثانوية؛ إلا أن أولياء الأمور

(1) وزارة التربية والتعليم العالي: التقييم الوطني للتعليم للجميع (2000 - 2015)، مرجع سابق، ص 130.
(*) الشكل (2) من تصميم الباحثة



والطلاب احتجوا على تطبيق المناهج الموحدة لما تتضمنه من جهد مضاعف ومناهج تتبع لنظامين تعليميين مختلفين، والنتيجة رسوب عدد كبير من الطلاب في الاختبارين، وخلو المدارس من الطلاب، ونتيجة لضغط ومقاومة السكان المقدسين وأهالي الطلاب للمناهج الإسرائيلية، وانتقلهم من المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة، أعيد تطبيق المناهج الأردنية في العام (1973م) للمدارس الثانوية، وبعدها للمدارس الإعدادية خلال العام (1978م)، فيما طبق للصفوف الابتدائية في العام (1980م)، مع شروط إسرائيلية أهمها تدريس اللغة العبرية للطلاب في تلك المدارس⁽¹⁾؛ ومن هنا يبرز تأثير أولياء الأمور والمجتمع المحلي في تعديل قرار تطبيق المناهج الموحدة وما أتبع ذلك من تحسين في نوعية التعليم.

أما حول المقررات الدراسية، فقد تم حظر تدريس (55) كتاباً مدرسياً بموجب قرار عسكري رقم (107) في (8/ 1967م) وحذف كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والشعب العربي، وقد تم التراجع عن ذلك القرار والسماح بتعليم المناهج الأردنية عام (1968م). كما قامت إسرائيل بتاريخ (7/ 3/ 2011م) وبعد ثورات من الأهالي وإضرابات متكررة باتخاذ قرار بتزويد المدارس العربية المعترف بها وغير الرسمية بالمناهج الدراسية الفلسطينية؛ وذلك بعد إزالة شعار السلطة الوطنية الفلسطينية الموجود على الكتب؛ وإلغاء كل ما ترفضه وزارة المعارف الإسرائيلية⁽²⁾.

5. قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1993م)

شهد المجتمع الفلسطيني العديد من التصدعات الاجتماعية نتاج الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها، والتي بدأت بالهجرة واللجوء وتشرذم المجتمع بسبب ممارسات الاحتلال ومستوطنيه في حرب العام 1948 وحرب حزيران 1967، حيث استمرت معاناة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده في الداخل والخارج خلال الانتفاضة الأولى بتدمير

(1) يمكن الرجوع إلى:

وزارة التربية والتعليم العالي: مشاكل التعليم في القدس، مرجع سابق، ص ص 2 - 4.
طاهر هاشم النمري: واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس، الملتقى الفكري العربي، القدس، كانون الثاني/ يناير، 1002، ص 32 - 52.

(2) وزارة التربية والتعليم العالي: مشاكل التعليم في القدس، مرجع سابق، ص 3 - 5.

البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، إلى أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو، وعلى أثرها شكل أول كيان فلسطيني على جزء من الأرض الفلسطينية بإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1993م)⁽¹⁾.

وبذلك يوجد في فلسطين كيانان سياسيان، الأول وهو الاحتلال الإسرائيلي على ما نسبته (78 بالمئة) من أرض فلسطين، أما الكيان الآخر فهو غير مستقل، ويتمثل في السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بناء على اتفاقية أوسلو ولها سيادة جزئية على مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تشكل مجتمعة (22 بالمئة) من فلسطين⁽²⁾، ولا توجد لدولة فلسطين أي نفوذ فعلي في القدس، ولا للمقدسيين أنفسهم على أرضهم، إذ لا يحق للمقدسيين المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي باعتبارهم ساكنين للأرض غير مالكين لها حسب القانون الإسرائيلي.

إن الحقبات التاريخية التي مرت بها مدينة القدس تركت انعكاسات واضحة ولموسة على المجال التعليمي ويتضح ذلك فيما يلي:

1. عمل العثمانيون في فترة حكمهم للقدس على ترميم المدارس القديمة وبناء أخرى جديدة، كما شهدت تلك الفترة تأسيس العديد من المدارس الغربية والتبشيرية المسيحية، والتي استقلت تربوياً ومادياً وأكاديمياً، مثل مدرسة راهبات مار يوسف عام (1848م) والمطران عام (1899م)، وتعتبر من المدارس الرائدة والمميزة في القدس⁽³⁾.

2. أما في فترة الانتداب البريطاني وبمبادرة وطنية من قبل فلسطينيين من مدينة الخليل فقد تم بناء الكلية الإبراهيمية عام (1931م)، وهي الآن من كبرى مدارس القدس ولها سمعة جيدة من حيث مستوى الطلاب ونتائج الثانوية العامة وتأهيل المعلمين والإدارة، والخريجين ومنهم عدد من كبار الشخصيات الفلسطينية المعروفة⁽⁴⁾.

(1) دولة فلسطين وزارة التخطيط والتنمية الإدارية: سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات، ص14.

(2) وزارة التربية والتعليم العالي: التقييم الوطني للتعليم للجمع (2000 - 2015)، مرجع سابق، ص3.

(3) وزارة التربية والتعليم العالي: مشاكل التعليم في القدس، مرجع سابق، ص22.

(4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، التعليم في عهد



3. ولعل من أهم انعكاسات تعدد المرجعيات (التبعية) أنه جعل أبسط الدراسات حول قطاع التعليم في مدينة القدس عملية صعبة ومعقدة للغاية⁽¹⁾.

4. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على التعليم ويظهر جلياً فيما يلي⁽²⁾:

• صعوبة تدخل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في السياسات والخطط التربوية سواء لفترة قصيرة أو طويلة الأمد نظراً لتعدد الجهات المشرفة.

• صعوبة الاتصال والتواصل بين المدارس أو بين مديرية التعليم والمدارس.

• ضعف القدرة على رصد التسرب من التعليم في القدس.

• تباين المعايير حول قبول الطلاب في فروع الثانوية العامة.

• عدم التزام بعض المدارس بالمصادقة على درجات الامتحانات وحفظ السجلات المدرسية مما يضر بمصالح طلاب هذه المدارس، خاصة عند الانتقال إلى مدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية أو التقدم لامتحان الثانوية العامة.

• ضعف التنسيق والتعاون بين المدارس، فالقرار النهائي لا يعود للقيادة التربوية، بل إلى الجهة المشرفة على المدرسة.

• الاختلاف الواضح بين توجهات وأساليب معلمي تلك المدارس، وأساليب وممارسات المديرين أيضاً، نظراً لاختلاف التصورات والأهداف ووجهات النظر.

• امتناع معلمي مدارس المعارف الإسرائيلية وبعض المدارس الخاصة من الالتحاق بالدورات التدريبية المتعلقة بالمناهج الجديدة، مما يؤثر سلباً على تدريس المناهج الفلسطينية وزيادة التذمر من صعوبتها.

أما المدارس الخاصة فتمتاز بمركزية عالية في صنع القرار من خلال مجالس أمناء أو مديرين

الانتداب البريطاني، تم الاطلاع بتاريخ 21 - 2 - 2016 www.Wafainfo.ps

(1) روان عسلي نسيبة: مرجع سابق، ص 4.

(2) سمير جبريل: تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس "التعليم في القدس واقع... وتحديات - 42 عاماً على الاحتلال، ملف القدس"، القدس، يناير (كانون أول) 2009، ص 92 - 93.

أجانب، والمديرون المعينون للأقسام المختلفة هم مدراء تنفيذيون؛ إضافة لعدم وجود مجلس آباء في معظم تلك المدارس حتى لا تتم مشاركتهم أو تدخلهم في صناعة القرار الخاص بتعليم أولادهم، علماً أنه لا يوجد سلطة أو تدخل لأي منظمة محلية للتعاون أو المشاركة إلا بشروط المدرسة وموافقة مجلس الأمناء أو الإدارة العليا، ولعل خضوع النظام التربوي الفلسطيني طوال سنوات الاحتلال لمركزية صارمة، جعل البنية لنظام لامركزي غير متوفرة بشكل عام، ومتفاوتة من منطقة لأخرى ومن وحدة إدارية إلى أخرى.

وهكذا يتضح أن مشكلة تعدد المرجعيات من أكثر التحديات التي تواجه قطاع التعليم في القدس، فهي تعني غياب التبعية أو الجهة المسؤولة والموجهة للتعليم والتي تضع الرؤية الفلسفية والأهداف التربوية للمدارس لتربية الأجيال وتوجيههم، إضافة إلى أن التعدد ذاته أثر سلباً على جودة التعليم وعلى وضع استراتيجية واضحة المعالم لقطاع التعليم في مدارس القدس، وقلل من التواصل والانسجام وتبادل الخبرات والمعلومات بين تلك المدارس.

ثانياً: العوامل الجغرافية

يقصد بالعوامل الجغرافية، البيئة الطبيعية بسماحتها ومكوناتها المؤثرة والمتأثرة بالإنسان، وتشمل الموقع، والمناخ، والتضاريس، ومصادر الثروة فيها التي تؤثر جميعها بشكل أو بآخر على التعليم.

تقع فلسطين في جنوب غرب قارة آسيا، في الجزء الجنوبي للساحل الشرقي للبحر المتوسط، في قلب العالم القديم؛ وتبلغ مساحتها حوالي (27,027) كم²، بما في ذلك بحيرة طبريا ونصف مساحة البحر الميت، أما الضفة الغربية فتبلغ مساحتها (5842) كم²، ويقدر عدد السكان حتى إحصائيات عام (2014م) بنحو (5) ملايين نسمة⁽¹⁾، انظر خريطة فلسطين التاريخية ملحق (1).

وتعتبر فلسطين جسراً برياً بين قارتي آسيا وإفريقيا، وبين البحر المتوسط والبحر الأحمر؛ الأمر الذي جعل لها أهمية استراتيجية، أما بالنسبة للعالم العربي فهي تقع في الجناح الآسيوي منه، بين البحر المتوسط غرباً ونهر الأردن شرقاً، وقد انعكس هذا الموقع على التباين المناخي

(1) Palestine News & Information Agency, Wafa. 2011, Retrieved on 14 - 11 - 2015 from www. Wafainfo.ps



المحلي بين الأجزاء الجنوبية من فلسطين الشمالية منها، وهو ما اعتبر من العناصر المشجعة لحركة السياحة الداخلية والخارجية لفلسطين؛ فالجهات الجنوبية دافئة تصلح لأن تكون مشاتي، والشمالية والوسطى مصايف⁽¹⁾.

تتوسط فلسطين مدينة القدس التي تحتل موقعاً جغرافياً واستراتيجياً غاية في الأهمية، حيث تتكون من عدد من الجبال، أبرزها جبل الطور، وجبل النبي صموئيل شرقاً، جبل المكبر وجبل الفريديس جنوباً، إضافة إلى الأودية التي تتجمع فيها مياه الأمطار والتي يبلغ عددها ستة عشر وادياً، وهي التي شكلت خطوطاً دفاعية عن المدينة عبر العصور المختلفة، وترتفع مدينة القدس نحو (750) متراً فوق سطح البحر، وتشرف على نهر الأردن من الشرق، والبحر المتوسط من الغرب، وإلى الجنوب صحراء النقب، وجبال نابلس شمالاً⁽²⁾.

يبلغ عدد الفلسطينيين القاطنين في القدس (370 ألفاً) فلسطينياً ويشكلون (38 بالمائة) من إجمالي سكان القدس والباقي من الإسرائيليين⁽³⁾، علماً أن الفلسطينيين يسيطرون على (14 بالمائة) فقط من أراضي القدس، وذلك نتيجة مصادرة الأراضي وقوانين التخطيط الإسرائيلي لتقليص الوجود الفلسطيني في القدس⁽⁴⁾.

أما من حيث المناخ فالقدس تتمتع بمناخ مداري معتدل من حيث الحرارة، وتعد مياه الأمطار هي المصدر الرئيس للري في المدينة⁽⁵⁾، ولعل أبرز انعكاسات العوامل الجغرافية على التعليم في القدس تتمثل في الآتي:

(1) صلاح الدين البحيري: جغرافيا فلسطين وتاريخها، الفصل الأول: جغرافيا فلسطين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، (د.ت)، ص 21.

(2) Palestine News& Information Agency ,Wafa. 2011, Retrieved on 14 - 11 - 2015 from www. Wafainfo.ps

(3) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: نسرين عليان ورونيت سيلع وميخال بوميرنتس، ترجمة تواصل للترجمة والتعريب، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أيار 2012، ص 1.

(4) دائرة البرنامج الحكومي: الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، تقرير لأمانة العامة لمجلس الوزراء، القدس تهديدات ومحاطر، فلسطين، خريف 2007، ص 12.

(5) إبراهيم حسني صادق ربابعة: تاريخ القدس في العصر العثماني في ضوء الوثائق خلال 1600 - 1700م، مكتبة كل شيء، فلسطين، (د.ت)، ص ص 21 - 25.

1. حرص إسرائيل على تحريف وتغيير الملامح والمعالم وإلغاء أسماء الجبال والسهول والمدن العربية من كتب الجغرافيا والتاريخ، واستبدالها بأسماء عبرية، ومنها يهودا والسامرة بدل الضفة الغربية، وسهل عيمق يزرا عيل بدل سهل مرج بن عامر، كما عمدت إلى اقتلاع الأشجار وخاصة أشجار الزيتون التي تعود زراعتها إلى مئات السنين؛ أي قبل الوجود اليهودي على أرض فلسطين، والتي تمثل مصدراً من مصادر الثروة في فلسطين⁽¹⁾.

2. تبعاً لطبيعة المناخ تتحدد فترة الإجازات الدراسية، حيث تعطل المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية من نهاية شهر مايو (أيار) وحتى بداية سبتمبر (أيلول) من كل عام، باعتبار هذا الفصل أكثر فصول السنة ارتفاعاً في درجات الحرارة؛ مما يوفر وقتاً للراحة للطلاب والمديرين والمعلمين، كما تعطل المدارس عطلة بين الفصلين الدراسيين من شهر يناير (كانون ثاني) ولمدة 25 يوماً تقريباً، وهي أبرد أيام السنة؛ الأمر الذي يوفر في ميزانية التدفئة والتبريد على وزارة التربية والتعليم، علماً بأن عدد أيام الدوام الفعلي للعام الدراسي (2015 - 2016م) تبلغ (183) يوماً للمدارس التي تعطل يومي الجمعة والأحد و(219) يوماً للمدارس التي تعطل يوم الجمعة فقط⁽²⁾، إلا أن هذا لا ينفي أن افتقار المدارس إلى أبسط متطلبات التدفئة والتبريد أثر على نسبة الحضور والغياب وسير العملية التعليمية؛ حيث تتسبب الأحوال الجوية في تعطيل الدوام الرسمي خلال تساقط الثلوج بسبب عدم قدرة المدارس على استقبال الطلاب لعدم وجود التجهيزات اللازمة⁽³⁾.

أما بالنسبة للمدارس الخاصة، فأيام العطلات تختلف تبعاً لتبعية المدرسة، فمثلاً المدارس المسيحية تعطل جميع المناسبات الدينية الخاصة بهم، والمدارس الأخرى إما تتبع عطلات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مثل مدارس الإيوان والأقصى؛ أو تتبع المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية ومنها مدارس سخنين مثلاً.

(1) إدارة الإعلام والمعلومات: التقرير المعلوماتي، مرجع سابق، ص 17.

(2) وزارة التربية والتعليم العالي: مكتب الوزير، تعميم العطل الرسمية للمدارس، مواعيد الدوام والعطل والامتحانات، 2015 - 2016.

(3) وزارة التربية والتعليم العالي: تعميم عطلة رسمية بسبب الثلوج، 2015
من موقع الوزارة على الانترنت تاريخ الاطلاع 2 - 12 - 2014 www.mohe.gov.ps



ثالثاً: العوامل الاقتصادية

يعتبر العامل الاقتصادي، واحداً من أهم العوامل المؤثرة سلباً أو إيجاباً على التعليم، حيث إن الأوضاع الاقتصادية تؤثر على نظم التعليم، من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجه وأساليبه وتوفير التكاليف اللازمة، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة؛ ويؤثر العامل الاقتصادي في نظم التعليم من نواحٍ متعددة، يمكن حصرها في البناء الاقتصادي للبلد ونظريته الاقتصادية.

وفي دراسة أجرتها سلطة النقد الفلسطينية حول الاقتصاد الفلسطيني أشارت إلى أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير، ومفتوح لنحو (6, 4) مليون فلسطيني يعيشون في الضفة وقطاع غزة، متهجاً مبدأ اقتصاد السوق الحر، غير أنه يترنح منذ أكثر من نصف قرن تحت نير الاحتلال والحصار الإسرائيلي؛ الذي حدّ بدرجة كبيرة من حرية انتقال الأفراد والبضائع، فأعاق نموه وتطوره⁽¹⁾، أما الاقتصاد المقدسي فيعتبر اقتصاداً خدمياً، يعتمد في أساسه على التجارة وورش العمل الصغيرة، ويمثل قطاع السياحة وما يرتبط به من نشاطات اقتصادية ركيزة الاقتصاد المقدسي⁽²⁾.

والاقتصاد الفلسطيني يعمل في بيئة تشمل عدداً من العوامل الخارجية، النقدية وغير النقدية، التي تؤثر على معدلات النشاط الاقتصادي، والتضخم، والفائدة، وسعر الصرف، وتتأثر العوامل الاقتصادية بشكل رئيس بالقرارات التي تتخذ في كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل؛ إضافة إلى القيود المفروضة على توظيف العمالة الفلسطينية في إسرائيل، والقيود على الاستيراد والتصدير، وإدخال البضائع من مناطق الضفة إلى القدس (لحوم، ألبان، أدوية) مما تسبب في خسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني عام (2010م) قدرت بنحو (48 مليون) دولار، حيث يمثل الاقتصاد المقدسي الفلسطيني نحو (8 - 9 بالمائة) من اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة⁽³⁾، أضف إلى ذلك

(1) Mohammad Atallah, Recent Economic Developments in Palestine, Adam Smith and Economic Development in the 21st Century and Beyond, World Economic Prospects(3), Budapest, Hungary, November, 10 - 2015, P.1.

(2) محمد خضر قرش: الاقتصاد المقدسي تدهور مستمر وتنمية بعيدة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 2012، ص 20.

(3) إيمان مصاروة: مرجع سابق، ص 77 - 78.

تعدد الضرائب المفروضة على المقدسيين، والتي تظهر في الجدول (2)، الأمر الذي يرهق كاهل المواطن المقدسي⁽¹⁾، والجدول (2) يوضح الضرائب التي يدفعها المقدسيون.

جدول(2): الضرائب المفروضة على المقدسيين

مسمى الضريبة	ضريبة الدخل	ضريبة الأموال	ضريبة البيوت والمحلات التجارية... (الارنونا)	ضريبة أفراد من سن (18 - 65) سنة... (التأمين الوطني)
النسبة من الدخل	35 - 55 % حسب الدخل	35 %	60 - 70 دولاراً للمتر الواحد	10 - 12 %

أضف إلى ذلك احتجاز أموال الإيرادات الفلسطينية الناتجة عن جباية الاحتلال لرسوم وضرائب الاستيراد والتصدير من التجار الفلسطينيين عبر المعابر الإسرائيلية التي تصل إلى مئات ملايين الدولارات، والتي تعتبر جزءاً رئيساً من ميزانية السلطة⁽²⁾، وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن القانون الفلسطيني يحظر على المؤسسات التعليمية تلقي مساعدات تهدف إلى التطبيع مع الاحتلال، أو التشجيع لأي نشاط، وكل من يخالف يعتبر مرتكباً جناية مخلة بالشرف والأمانة ويعاقب بالحبس مدة تصل إلى عشر سنوات، وتعاقب المؤسسة التعليمية بفرض غرامة لا تزيد على عشرين ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة⁽³⁾.

وتشير توقعات وزارة المالية الفلسطينية إلى تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال

(1) فيصل صندوقة: الأوضاع الاقتصادية في القدس، كتاب القدس 2000، مؤسسة باسيا، فلسطين، 2000، ص 168.

(2) نعيم أبو الحمص وآخرون: نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد تنافسي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2006، ص 58.

(3) قانون التعليم وأهداف التعليم، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، العدد (86) 2013، ص 15 - 16.



السنوات الثلاث القادمة في حال استمر الوضع الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية على ما كان عليه، تشير هذه المؤشرات إلى مدى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته، الأمر الذي بدوره ينعكس على تدهور مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني.⁽¹⁾

وبناءً على ما تقدم يطغى على الاقتصاد الفلسطيني ملامح التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فلا يزال سوق العمل الإسرائيلي مشغلاً كبيراً للأيدي العاملة الفلسطينية، كما يوجد غياب للعدالة في توزيع الثروة وتفاوت في الدخل، وسوء استغلال للموارد البشرية منها والمادية، وقلة الموارد مقارنة بالاحتياجات مما يسبب خللاً في البنية الاقتصادية.

أضف إلى ذلك نقصاً في البيانات المتوافرة عن العوامل الاقتصادية المؤثرة في التعليم في القدس، حيث لم يُشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بياناته المتعلقة بالضفة الغربية، لأي معلومات تخص الاقتصاد المقدسي، وكانت تضع علامات (*) تشير إلى أن البيانات مستثنى منها مدينة القدس⁽²⁾؛ وبما أن العوامل الاقتصادية من أهم العوامل وأكثرها تعقيداً، فإنها أكثر تأثيراً على التعليم في القدس بشكل خاص وذلك من خلال:

1. بالرغم من كون القدس جزءاً من الضفة الغربية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليس لها حق الولاية القضائية عليها، وبالتالي سيطرتها على المدارس التابعة لها في القدس تخضع للسيطرة الفعلية والتحكم الإسرائيلي، فهي قد تغلق المدارس وتمنع دخول المعلمين وطواقم وزارة التربية والتعليم إليها، كما تشهد المدينة فصلاً منهجياً عن امتدادها الجغرافي والاقتصادي في الضفة الغربية، مما يحد من إمكانية تنمية الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي ينعكس على انخفاض رواتب المعلمين

(1) دولة فلسطين وزارة التخطيط والتنمية الإدارية: سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات، أيمن فوازلة، تجربة دولة فلسطين، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية" لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الإسكو، بيروت 5 - 4 تشرين الثاني 2014، ص 11.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (PCBS)، مرجع سابق، ص 152 - 158.

وموظفي التربية والتعليم⁽¹⁾.

2. إغلاق المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للاقتصاد في القدس والتي كانت تشكل رافداً تطويرياً للمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في القدس، والبالغ عددها (45) مؤسسة بهدف التضييق على المواطنين⁽²⁾.

3. إصدار إسرائيل قانون الإشراف على المدارس عام (1969م) والذي يفرض على المدارس الحصول على تراخيص إسرائيلية لتجيز لها الاستمرار بالعمل في مجال التعليم، علماً أنه لا يوجد في الواقع إشراف تربوي حقيقي على التعليم العربي في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية⁽³⁾؛ كما أن التعليم في كل الأحوال أصبح مكلفاً، مما دفع إسرائيل لإطلاق يد القطاع الخاص فيه، على أن يظل لها السيطرة والتحكم لضمان توجيهه بما يكفل ديمومة مصالحها.

4. رغم إقرار التوسعة وزيادة عدد الفصول الدراسية من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في الخطة التطويرية (2008 - 2012) إلا أنه وحتى عام (2012م) لم يتم التوسع بالشكل الذي نصت عليه الخطة، حيث إن (5500) طالب مقدسي لا يوجد لديهم مقاعد للدراسة في القدس، والحيز المتوفر للطلاب الواحد يتراوح بين (5, 0 - 9, 0)م²، والنسبة المتعارف عليها عالمياً هي (1, 25 - 1, 50)م²، أضف إلى كل ذلك ضيق وبرودة الغرف شتاءً، وانعدام التهوية والإضاءة الجيدة، مما يؤثر سلباً على صحة الطلاب والمعلمين والمديرين⁽⁴⁾.

5. ارتفاع أسعار الأراضي في القدس، بسبب زيادة الإقبال على شرائها من الإسرائيليين بهدف تحجيم الوجود الفلسطيني فيها، الأمر الذي جعل إمكانية شراء أراضٍ وبناء مؤسسات تعليمية ومدارس عليها مشروعاً لا يمكن القيام به من قبل الأفراد ما لم تدعمه دولة إسرائيل؛ أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الماء والكهرباء في القدس، حيث

(1) إيوان مصاروة: مرجع سابق، ص 76.

(2) مازن الجعبري، وفاء أبو غوش: الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المؤسسات المقدسية، جمعية الدراسات العربية، القدس، 2013، ص 10.

(3) دائرة البرنامج الحكومي: مرجع سابق ص 19، ص 65.

(4) روان عسلي نسبية: مرجع سابق، ص 7.



تفوق بنسبة (25 بالمئة) عما يدفعه المستفيد الإسرائيلي في نفس المنطقة⁽¹⁾.

6. تشير بيانات التأمين الوطني في القدس للعام (2012م) إلى أن (78 بالمئة) من السكان في القدس يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا يحصل من يعمل بوظيفة كاملة على راتب مناسب يلبي احتياجاته اليومية الأساسية ومنها التعليم⁽²⁾؛ حيث غالبيتهم يعملون أجراء وعمال خدمات ومبيعات؛ فالعامل العربي يضطر للعمل في الأشغال الشاقة في إسرائيل مثل البناء والزراعة والتنظيف⁽³⁾، وقد كان لهذه الإجراءات والقيود التي تفرضها إسرائيل في القدس الشرقية أثر في تراجع مستويات التعليم والعملية التعليمية بأسرها.

7. يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالنمو ومستوى الطلب في الاقتصاد الإسرائيلي، باعتباره شريكه التجاري الرئيس؛ إضافة إلى تقلب قدوم المعونة الخارجية؛ ولا يتعدى الإنفاق على التعليم الفلسطيني حتى عام (2013م) أكثر من (19,04 بالمئة) من إجمالي الإنفاق الحكومي الفلسطيني، حيث شكلت رواتب المعلمين وأجور العاملين النسبة الأكبر (88 بالمئة) من إجمالي الإنفاق⁽⁴⁾.

8. نقص حجرات المعلمين مما يؤثر على قيامهم بمهامهم اليومية من تحضير الدروس وعمل الوسائل التعليمية والتحضير للأنشطة؛ إضافة للنقص في الحجرات المخصصة للإدارة المدرسية والذي ينعكس سلباً على أداء المديرين لمهامهم وممارستهم لوظائفهم من اجتماعات ومقابلات وغيرها، هذا بالإضافة إلى ضعف الصيانة للأبنية والأدوات وخاصة للمدارس القديمة داخل أسوار القدس، مما جعل التعليم مهمة صعبة وتحمل

(1) عبدالرحمن عباد: بوصلة نحو القدس، منشورات مكتب هيئة العلماء والدعاة - القدس، بدون ناشر، 2015، ص 180 - 182.

(2) التقرير السنوي للتأمين الوطني: 2011، موقع التأمين الوطني، تاريخ الاطلاع: 7 - 9 - 2013
www.btl.gov.il/Publications

(3) قصي حاج يحيى، مازن أبو عبطة: دراسات وبحوث في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، مركز دراسات الأدب العربي - بيت بيرل، دار الهدى - كفر قرع، 2007، ص 8.

(4) وزارة التربية والتعليم العالي: التقييم الوطني للتعليم للجمع (2000 - 2015)، مرجع سابق، ص ن.

نوعاً من المخاطرة، حيث انهار جزء من بناية مدرسة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في سلوان (من ضواحي القدس) بسبب الحفريات التي تجريها السلطات الإسرائيلية تحتها، وقد وصف الحادث بأنه مروع، حيث سقطت طالبات الصف الخامس الابتدائي في حفرة عمقها يصل إلى ثلاثة أمتار تحت الفصول، وأصيبت (14) طالبة إثر ذلك الحادث⁽¹⁾.

9. الافتقار للمرافق المدرسية الأساسية، مثل المختبرات العلمية ومعامل الحاسوب، والساحات والملاعب؛ التي تعتبر متنفساً للطلاب وتزيد من دافعيتهم للقدوم إلى المدرسة، وانعدامها قد يكون واحداً من أسباب تسرب الطلاب من المدارس⁽²⁾.

10. ومن جهة أخرى، يشير تقرير لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى قلة اهتمام بعض أولياء الأمور بأبنائهم الطلاب من منطلق السعي وراء لقمة العيش⁽³⁾؛ بالإضافة إلى أن جهاز التعليم الرسمي في وزارة المعارف الإسرائيلية لا يستوعب آلاف الطلاب، مما جعل نسبة التسرب في التعليم فوق الابتدائي في القدس لعام (2010م) تبلغ (50 بالمئة) من مجموع الطلاب، مع وجود حوالي (10 آلاف) طالب مقدسي في سن الإلزام دون أي غطاء تعليمي بسبب اكتظاظ المدارس بالطلاب⁽⁴⁾؛ وميل عدد من الطلاب إلى ترك مقاعد الدراسة والتوجه لسوق العمل وانتشار "عمالة الأطفال" لسد الضائقة المالية التي يمر بها الأهالي في المدينة⁽⁵⁾ مما أدى إلى تدني نسبة التحاق الطلاب بالمرحلة الثانوية وسعي الطلاب للعمل في إسرائيل لمساعدة والديهم

(1) مقابلة خاصة مع مديرة المدرسة: المربية فتحية قطينة، بتاريخ 9 - 5 - 2015.

(2) مازن الغوانمة: صدى التربية، مجلة نقابة المعلمين في إسرائيل، عدد (5)، مجلد (53)، إسرائيل، فبراير (شباط) 2005، ص 6 - 10.

(3) وزارة التربية والتعليم العالي، تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف، وحدة شؤون القدس، 2007 - 2008، ص 3.

(4) ديمة السنان: مرجع سابق، ص 11.

(5) طلال أبو عفيفة: قضايا الشباب، واقع. مشاكل. احتياجات، طبعة (2)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص 117.



اقتصادياً⁽¹⁾، حيث (40 بالمئة) من الطلاب لا يهنون مرحلة الإلزام، ولا يحصلون على شهادة الثانوية العامة⁽²⁾.

11. توجه بعض المدارس الخاصة ومدارس المعارف إلى تدريس المناهج الإسرائيلية في مدارسها، مقابل الحصول على الدعم المالي من قبل بلدية القدس لتغطية احتياجات المدرسة وعجزها المالي والحفاظ على استمراريتها⁽³⁾، في حين تم إجبار المدارس الخاصة على الموافقة على المساعدات الإسرائيلية المشروطة بتعليم اللغة العبرية للطلاب، والتقيد بتعليمات البلدية وشروطها المتعلقة بالتعليم في القدس، وحظر أي نشاط يخالف غاياتها ومقاصدها، وفي حال رفض المدارس فإن الأخيرة تمنع وصول المساعدات المالية الخارجية لهم من خلال البنوك، ومنها مدرسة (دار الطفل العربي) التي كانت تتلقى معونات مادية من السعودية، واليوم تمر بضائقة مالية خانقة، خاصة بعد رفض إدارة المدرسة مساعدة من مؤسسة United States Agency for International Development (USAID) لاشتراط الأخيرة التوقيع على بند "عدم التعاون مع الإرهاب والإرهابيين"؛ الأمر الذي ينعكس على رواتب العاملين، سواء معلمين أم إداريين أم موظفين⁽⁴⁾.

12. تأخر رواتب المديرين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم الفلسطيني في القدس لفترات متقاربة وطويلة، مما دفعهم للبحث عن مصادر أخرى للرزق وسد الحاجة وإغفال الدور التربوي المنوط بهم، وأحياناً التوجه للعمل في السوق الإسرائيلي لزيادة دخلهم، مما جعل غالبيتهم يقصرون في أداء واجباتهم وخفض إنتاجيتهم بالعمل، أو

(1) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية لتشخيص واقع التعليم في الضفة والقدس في الفترة ما بين عامي (2001 - 2005)

تاريخ الاطلاع 8 - 6 - 2013 www.mohe.gov.ps

(2) تقرير جمعية حقوق المواطن وجمعية غير عميم - شهادة فشل - حالة جهاز التعليم في القدس الشرقية، 2010، ص 7.

(3) التعليم في القدس... أسرلة واحتلال للفكر والعقل، تحقيق صحفي، مجلة المنطار، العدد(155)، النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان غزة- كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص 7.

(4) دائرة البرنامج الحكومي: مرجع سابق، ص 10. ص 63

التوجه للعمل في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية، وتجدر الإشارة إلى أن رواتب المشرفين والمديرين والمعلمين في المدارس التابعة للسلطة الفلسطينية هي أقل بكثير من رواتب نظرائهم في وزارة المعارف الإسرائيلية⁽¹⁾.

ويبرز توجه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الواضح بالمركزية، حيث أظهرت تقارير الوزارة للشؤون المالية محاولات الوزارة الاعتماد على الذات وتوفير التمويل للمدارس من خلال ترشيد الاستهلاك في النفقات، والاعتماد على التمويل الحكومي عبر الموازنة العامة وعبر موازنة الطوارئ؛ إلا أنها أظهرت أيضاً الرغبة في فتح باب الدعم الخارجي من المجتمع المحلي واللجوء إلى جهات خارجية لتوفير التمويل، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

وعلى الرغم من نمط الإدارة المركزي في التعليم، إلا أن محاولات الانتقال والتحرك نحو اللامركزية يخطو أولى خطواته؛ حيث تقوم الوزارة بأعباء رسم السياسات العامة للتعليم في فلسطين، ووضع الخطط والمناهج، والكتب المدرسية وتحديد التشكيلات المدرسية، وعقد الامتحانات الوزارية العامة مثل امتحان الثانوية العامة، وتعيين المعلمين والمديرين، ونقلهم وترقيتهم، والإشراف على المباني وشراء اللوازم وأدوات التعليم⁽³⁾؛ حيث يشكل التحول من المركزية نحو اللامركزية خطوة مهمة في المجال الاقتصادي في القدس، من حيث إمكانية الاستفادة من الميادين المتاحة ومساهمات المجتمع المحلي المالية وغيرها؛ كما أن التحول نحو اللامركزية وتنسيق الجهود الاقتصادية والتنسيق بين القطاعين الاقتصادي والتعليمي، فالتعليم يجب أن يكون مواكباً لسوق العمل؛ إذ لا بد من تعزيز العلاقة بين وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات الأهلية وفعاليات المجتمع المحلي، بما في ذلك

(1) سمير جبريل: تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس "التعليم في القدس واقع... وتحديات - 43 عاماً على الاحتلال، ملف القدس"، القدس، يناير (كانون أول) 2010، ص 46.

(2) وزارة التربية والتعليم العالي: الإدارة العامة للشؤون المالية للعام 2012، فلسطين، تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2014، موقع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني www.mohe.gov.ps

(3) محمد عبدالقادر عابدين: الإدارة المدرسية الحديثة، عمان، دار الشروق، 2001، ص 15.



المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تشييد المدارس وإدارتها وصيانتها، سواء بالتمويل أو العمل أو تقديم المساعدات بأنواعها، حيث إن النظام اللامركزي يتفهم البيئة بشكل أكثر من المركزي⁽¹⁾.

رابعاً: العوامل السياسية

عند تناول العوامل السياسية المؤثرة في نظام التعليم الفلسطيني لا بد من الإشارة إلى صعوبة فصلها عن غيرها من العوامل؛ فمن خلال العوامل السياسية تتضح مسألة القيود فيما يتعلق بالعلاقات العامة والخاصة، كما لا بد من التفريق بين الظروف السياسية التي تتسم بشيء من الاستقرار وبين غيرها من الظروف الطارئة أو المؤقتة التي تفرض على بعض الدول كما هو الحال في القدس الفلسطينية.

تعتبر العوامل السياسية من أكثر العوامل تأثيراً في المجتمع الفلسطيني والمقدسي بشكل خاص؛ ولعل سياسة التهويد والعنصرية والأسرلة من أبرز ملامح العوامل السياسية في المجتمع الفلسطيني، خاصة في القدس، فمع تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مقاليد إدارة المجتمع الفلسطيني؛ وتشكيل مؤسساتها كنتاج لعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر عام (1991م)، واتفاق "إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي" حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، أو ما عرف باتفاقية أوسلو في (13 أيلول/ سبتمبر 1993م)، التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وما تمخض عنها من نقل الصلاحيات المدنية من السلطة الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والسياحة والضرائب وغيرها، تم تشكيل عدد من الوزارات، منها وزارة التربية والتعليم في آب/ أغسطس (1994م) بعد توقيع اتفاقية غزة - أريحا أولاً؛ والتي بموجبها تم انسحاب إسرائيل من المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنيطت صلاحيات التعليم العالي لوزارة التربية والتعليم، وفي التعديل الوزاري عام (2002م) تم إعادة دمج الوزارتين تحت مسمى

(1) رشيد خالد منصور: المركزية واللامركزية في الإدارة التربوية في فلسطين من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004، ص 60، ص 149.

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، حيث تشرف على التعليم قبل الجامعي والعالى⁽¹⁾.

لقد ترك اتفاق أوسلو المقدسين تحت رحمة إسرائيل، ووضعهم تحت حصار مضاعف، حيث بدأ الإسرائيليون بممارسة سياسة ممنهجة من التطهير العرقي، فغيروا معالم المدينة تاريخاً وثقافة، كما نجحت إسرائيل في سحب القدس من قلب فلسطين من حيث الوحدة الترابية والتركيبة السكانية والمؤسسات التعليمية والثقافية، حيث لم يسمح للسلطة الفلسطينية ولا لمنظمة التحرير أن تمارسا أي عمل في القدس.

وقد أوردت وزارة التربية والتعليم الفلسطيني أن كل ما يتعلق بالتعليم الفلسطيني مرهون بالموافقة أو الرفض الإسرائيلي، في محاولات مستمرة للتضييق على الفلسطينيين في مدينة القدس⁽²⁾؛ حيث تتعرض القدس إلى هجمة إسرائيلية تعتبر الأقسى تاريخياً، حيث استغلت إسرائيل انشغال العالم والوطن العربي بما يسمى ثورات الربيع العربي، لتقوم باستراتيجية استيطانية واسعة النطاق هدفها تهجير أكبر عدد من الفلسطينيين وبناء وتوسع للمستوطنات، حيث بلغ عدد المستوطنات في القدس (16) مستوطنة، إضافة إلى مئات الوحدات السكنية والبيوت التي تعود ملكيتها لعائلات مقدسية تم طردهم منها وتهجيرهم والاستيلاء على مساكنهم؛ ومن تفاصيل المشهد العام في هذا السياق هدم (29) منزلاً من أصل (88) منزلاً تعود ملكيتها لفلسطينيين في حي البستان بالقدس بحجة البناء غير المرخص، حيث تسعى السلطات الإسرائيلية لإقامة حديقة توراتية في المكان⁽³⁾؛ الأمر الذي عرض الأطفال لعدد من الأحداث الصادمة المتمثلة في القتل والمجازر والنزوح والمداهمات الليلية وحظر التجول والحرمان من الاحتياجات الأساسية، الذي أثر بشكل كبير على حياتهم اليومية، وكان سبباً رئيساً لتراجع جودة الحياة في كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية⁽⁴⁾.

(1) وزارة التربية والتعليم العالي: الخطة التطويرية 2011 - 2012، سواصل رغم التحديات، مايو (أيار)، 2011، ص 5.

(2) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية (2008 - 2012) نحو نوعية التعليم من أجل التطوير، يوليو (تموز)، رام الله، فلسطين، 2008، ص 35.

(3) إيبان مصاروة: مرجع سابق، ص 69 - 70.

(4) سائدة عفانة: واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية: تحليل ونقد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد (28)، العدد (2)، 2014، ص 275 - 286.



أضف إلى ذلك عدم وجود رؤية تعليمية واضحة تبرز الاهتمامات وتعكس الاحتياجات، حتى من قبل المسؤولين؛ قد ينعكس سلباً على إمكانية تحقيق مخرجات تعليمية وتربوية على درجة من الكفاءة، كذلك عدم وجود ارتباط بين عناصر المنظومة التعليمية من مدخلات وعمليات ومخرجات، حيث يتم التركيز على المدخلات والعمليات وإغفال المخرجات في المدارس التابعة لوزارة التعليم العالي الفلسطينية؛ إضافة إلى تنامي أعداد المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية ومدارس بلدية القدس منذ عام (2003م) على حساب المدارس الأخرى، سواء الخاصة أو المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية أو المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، مما دفع بالتعليم في القدس نحو الرؤية التي تريدها وزارة المعارف الإسرائيلية للطالب الفلسطيني؛ كما أن تعدد المرجعية والتبعية السياسية للمدارس في مدينة القدس، أحدث فراغاً حقيقياً على المستوى التعليمي، حيث يمثل غياب مجلس تعليمي خاص بالقدس يشكل إدارة تربوية وإطاراً وملتقى لجميع المدارس في المدينة، الأمر الذي أدى إلى تشتت القيادات المدرسية والمعلمين وبالتالي الطلاب، وأدى لعدم مقدرتهم على التواصل الجيد والمثمر لتحقيق الأهداف⁽¹⁾؛ علاوة على القيود التي تتعلق بآلية تعيين المشرفين والمديرين والمعلمين التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية وتسيطر عليها سيطرة تامة⁽²⁾.

كما أشارت دراسة في جامعة بار إيلان (Bar - Ilan) الإسرائيلية حول القيادات المدرسية للمديرين في المدارس في وزارة المعارف الإسرائيلية، إلى عدم وجود دور فاعل للمشرفين التربويين في العملية التعليمية، وتمت الإشارة إليهم بلاعبين دون أدوار⁽³⁾؛ فيما تمت الإشارة إلى أن الجهات الفلسطينية تتحمل قسطاً من المسؤولية، إذ يوجد تهيمش وعدم اهتمام بالتعليم في مدينة القدس⁽⁴⁾؛ وقد يصل هذا الأمر إلى تهيمش القدس من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وذلك من خلال استراتيجية العمل في القدس على المستوى

(1) وزارة التربية والتعليم العالي، تقرير عن قطاع التعليم في القدس، مرجع سابق، ص 11.

(2) أحمد أشقر: أزمة التعليم للقيم في المدرسة العربية في إسرائيل: مراجعات، كنعان، العدد 114، جت المثلث، أكتوبر (تشرين الأول)، 2003، ص 111.

(3) Schercher, C.: Toward Communal Negotiation of Meaning in Schools: Principals' Perception of Collective Learning from Success, Bar - Ilan University, **Teachers College Record**, Vol.(113), No.(11), November, 2011, p.2438.

(4) يحيى حجازي وأفنان مصاروة: مرجع سابق، ص 10 - 12.

التعليمي؛ حيث وجد أن الخطة التطويرية للعام (2008 - 2012) تحوي أقل من صفحة تخص التعليم في القدس من أصل وثيقة مكونة من (156) صفحة⁽¹⁾؛ واعتبرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مقصرة في مجال التعليم في القدس ودعم صمودها، وقد يرجع السبب إلى غياب استراتيجية واضحة تسير عليها السلطة محلياً وعربياً وعالمياً⁽²⁾.

ورغم الفجوات الكثيرة في جهاز التربية والتعليم الفلسطيني في القدس، إلا أن الوزارة لا تولي هذا الموضوع الاهتمام اللازم، رغم أنها تشرف على التعليم بشكل منفرد ولا تتيح مجالاً لهيئات أخرى أو مؤسسات مشاركتها باعتبارها مسؤولة قومية، فهي تنتهج الإدارة المركزية التقليدية غالباً في إدارتها للتعليم، والتي تتصف بالجمود وتركيز الصلاحيات بشأن كثير من الأمور⁽³⁾.

ويمكن توضيح أبرز العوامل السياسية المؤثرة على وضع التعليم في القدس فيما يلي:

1. التعتن والإصرار الإسرائيلي القائم بخصوص المباني المدرسية وصعوبة بل رفض بلدية القدس إعطاء تصاريح بناء مدارس في القدس، ومصادرة بعض الأراضي المقرر بناء مدارس للفلسطينيين عليها؛ حيث تشير الإحصائيات لعام (2011م) إلى مصادرة ثلث الأراضي في القدس وبناء آلاف الشقق السكنية والمدارس الدينية اليهودية لصالح المستوطنين، علماً بأن (35 بالمئة) من الأراضي التي يمتلكها مواطنون مقدسيون اعتبرت مساحات طبيعية ويحظر عليها البناء⁽⁴⁾، مما أدى إلى اضطرار إدارة التعليم إلى الأخذ بنظام الفترتين (صباحية ومسائية) بسبب اكتظاظ المدارس وعدم قدرة المديرين على استيعاب المزيد من الطلاب.

2. تكرار إغلاق المدارس ووضع متفجرات بداخلها لتبرير اقتحامها، خلال

(1) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية (2008 - 2012)، مرجع سابق، ص 94 - 95.

(2) مجدي خضر الكردي: صمود طلاب ومعلمي القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، التعليم في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، مؤتمر القدس السادس، مؤسسة القدس الدولية، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، 28 أبريل (نيسان) 2012، ص 300.

(3) روان عسلي نسبية: مرجع سابق، ص 5.

(4) الكتاب الإحصائي السنوي للقدس: إصدار معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، إسرائيل، 2011، ص 231.



فترات مختلفة لا تعتبرها بؤراً للاضطرابات والاحتجاج، وإطلاق التظاهرات، حيث تميزت سياسة الإغلاق بما هو غير متوقع؛ فقد أغلقت المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية والمدارس الخاصة، في حين تم استئناف الدراسة في المدارس الحكومية التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية تحت حراسة مشددة من حرس الحدود؛ وقد أدت هذه الظاهرة إلى التأثير سلباً على واقع التعليم في المدارس، حيث نرح آلاف الطلاب إلى المدارس الحكومية التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية⁽¹⁾.

3. تسويق قضية مدينة القدس نتيجة لطول فترة الاحتلال، بما فيها التعليم في القدس؛ مما أدى إلى إيجاد واقع جديد ومختلف تماماً عن المدن الأخرى، حيث عزلت القدس عن الضفة الغربية وازدادت أعداد الإسرائيليين القاطنين فيها، وتفاقت وحشية الممارسات الإسرائيلية بحق الطلاب وأسرهم من اعتقال واعتداء وحرمان من الحاجات الأساسية كالمسكن، وحرية التنقل، والعبادة، كل ذلك سبب اضطرابات نفسية ومعاناة ومشاكل سلوكية وقلقاً وصعوبة تركيز وشروداً ذهنياً وتشتتاً، وضعف الإنجاز وصعوبة في استيعاب المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى التحصيل⁽²⁾.

4. قصور تأهيل وتدريب المعلمين والمديرين؛ للإطاحة بنظام التعليم وتدمير ركائزه الأساسية، بل وتمت إحالة المعلمين الأكفيا للتقاعد القسري المبكر، والفصل التعسفي وتجميد درجات الكادر الوظيفي، مما تسبب في إحباط دافعيتهم للعمل، وذلك من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ناهيك عن ممارسة شتى أنواع القمع والاعتقال بحق المعلمين والإداريين⁽³⁾؛ وبذلك يمكن القول إن السياسة الإسرائيلية تجاه المعلمين تقوم على مبدأ، مفاده أن كل معلم هو عدو لها، لما للمعلمين من دور قيادي في التأثير على الوعي المجتمعي لأهم شريحة في المجتمع وهم الطلاب؛ حيث أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المعلمين إلى انخفاض مستوى التعليم وهجرة

(1) طاهر هاشم النمري: واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس، الملتقى الفكري العربي، القدس، يناير (كانون ثاني)، 2001، ص 25.

(2) سائدة عفانة: مرجع سابق، ص 275 - 286.

(3) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: نافذة على التعليم في فلسطين، تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2014، ص 3
www.mohe.gov.ps

الكوادر التعليمية خارج الوطن⁽¹⁾.

5. حرمان عدد من المديرين والمعلمين المؤهلين القاطنين في الضفة الغربية من الدخول إلى القدس، وعدم منحهم تصاريح عمل في المدارس التي تحتاج مؤهلاتهم، الأمر الذي أثر سلباً على التعليم عامة ومستوى الطلاب خاصة⁽²⁾، كما أضاف مستشار شؤون القدس في الرئاسة الفلسطينية، ومسؤول ملف القدس في فلسطين؛ في تحقيق صحفي معها إلى وجود مشكلة النقص في أعداد المديرين المؤهلين والمعلمين المديرين في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والافتقار إلى تقييم أداء المعلمين، الأمر الذي أدى إلى إغلاق بعض المدارس⁽³⁾.

6. القمع العنصري القومي الرسمي جعل المديرين في وضع حساس للغاية، فمن جهة عليهم موالاة حكومة يمقتون سياستها، ومن جهة أخرى التحلي بالوطنية ليكونوا قدوة حسنة ونماذج يحتذى بها⁽⁴⁾، فنجد أن المديرين يتجنبون إجراء نقاشات أو حوارات مع الطلاب أو المعلمين تتعلق بالمواضيع الجوهرية أو أحداث الساعة التي تشغل ذهن المواطن في المجتمع العربي في القدس، بل والتهرب من مناقشة هذه المواضيع، خاصة السياسية منها، مبررين ذلك، بأن المدرسة مؤسسة تربوية تعليمية وظيفتها إكساب الطالب المعرفة بالدرجة الأولى⁽⁵⁾؛ حيث تعقد اجتماعات دورية من قبل المسؤولين في وزارة المعارف الإسرائيلية، مع مديري تلك المدارس ويتم تحذيرهم شفويًا من مغبة الانخراط في نقاشات سياسية داخل أو خارج المدرسة.

(1) اسكندر عمل: الجغرافيا وأثرها على تدريس التاريخ، نحو تعليم عصري في فلسطين، من أجل الاستقلال والتنمية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، فلسطين، 23 - 24 مارس 2014، ص 124.

(2) ديمة السهان: مرجع سابق، ص 7.

(3) عبدالرؤوف أرناؤوط: حرب إسرائيلية على التعليم في القدس، تحقيق صحفي، فلسطين: صوت الذين لا صوت لهم، يناير (كانون ثاني)، 2013، تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2015

Palestine.assafir.com

(4) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/ يناير، 2006، ص 91.

(5) خالد أبو عصبه: أزمة التربية للقيم في المدرسة العربية، جت، مسار للأبحاث والتخطيط والاستشارة التربوية، 2006، ص 75.



7. حرمان الأطفال الأسرى من مواصلة تعليمهم داخل السجون الإسرائيلية؛ رغم قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية في تل أبيب، الذي يسمح للطلاب المعتقلين بمواصلة تعليمهم، غير أن إدارة السجون رفضت تطبيق القرار، ولم تسمح بإدخال الكتب المدرسية من الأهالي إلى الأسرى⁽¹⁾.

8. الحواجز العسكرية الموجودة على كل مداخل القدس سواء الثابتة أم المتحركة، والتي تعتبر سبباً رئيساً في تأخر وصول المعلمين والطلاب إلى مدارسهم، مما يؤدي إلى اضطراب العملية التعليمية والتأثير على المسيرة التعليمية بأكملها، الأمر الذي يعرقل سير التخطيط التربوي للمديرين والفعاليت والأنشطة داخل المدرسة⁽²⁾؛ علماً بأنه قد أضيف إليها عدد جديد من الحواجز داخل المدينة نفسها بين الأحياء التي يقطنها الفلسطينيون، خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر من عام (2015م)؛ إضافة إلى توقيف المعلمين والطلاب خاصة الذكور منهم وتفتيشهم، وقد يصل ذلك إلى عدة ساعات وفي بعض الأحيان الإهانة وربما عدم السماح لهم بالدخول، حيث إن عدم انتظام الدوام بشكل متكرر لهؤلاء الطلاب يؤدي إلى عزوفهم عن المدرسة وتسربهم بشكل تدريجي⁽³⁾.

9. بناء جدار الفصل العنصري على امتداد (142 كم) من الضواحي والأحياء، مسبباً تحويل القدس إلى مدينة هامشية يجري فرض قيود بالغة على الدخول إليها⁽⁴⁾، حيث عزل الجدار (200 ألف) مقدسي عن بقية مدن الضفة الغربية، كما جعل أكثر من (10 آلاف) حامل هوية مقدسية "زرقاء" يعيشون خارج الجدار، ويتلقى أطفالهم

(1) إبراهيم أبو الهيجا: أطفال تحت الاحتلال، كتاب القدس (27)، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر، 2004، ص 54.

(2) عائشة أحمد: أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2009 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، تقرير رقم (74)، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، يوليو (تموز)، 2010، ص 34 - 35.

(3) التعليم في القدس... أسئلة واحتلال للفكر والعقل، مرجع سابق، ص 6 - 7.

(4) تقرير الأمم المتحدة، مستجدات حول موضوع الجدار، تموز 2011، ص 4.
(*) بعد احتلال إسرائيل لشرقي القدس عام (1967م) بعد أن كانت تحت السيادة الأردنية، ألزم الاحتلال المقدسيين هوية إسرائيلية يطلق عليها "هوية زرقاء"، وليس بجوازات سفر إسرائيلية، بل احتفظ الفلسطينيون المقدسيون بجوازات سفرهم الأردنية، ودون رقم وطني أردني.

التعليم داخل الجدار، حيث أظهرت نتائج المسح الذي أجري عام (2011م) بأن (4, 69 بالمئة) من العائلات التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي أو الثانوي قد اضطرت الطلاب إلى التغيب عن المدرسة بسبب الجدار⁽¹⁾، وقد بلغ عدد المدارس المتضررة من الجدار في الضفة الغربية والقدس المحتلة (124) مدرسة⁽²⁾، من جملة (2059) مدرسة حسب إحصائيات العام (2013م)⁽³⁾، وبذلك يتضح أن إقامة الجدار الذي يفصل بين كثير من القرى والمدن تسبب في تردي نوعية التعليم، حيث يواجه الطلاب مشكلات وعوائق وتحديات كثيرة بسبب الجدار، كذلك الحال بالنسبة للمعلمين والمديرين⁽⁴⁾، حيث يشير جدول (3) إلى أعداد الطلاب والمعلمين والموظفين الذين يعبرون بوابات الجدار للوصول إلى مدارسهم يومياً.

جدول (3): أثر الجدار الفاصل على قطاع التعليم في القدس خلال عام (2012م)⁽⁵⁾

البيان	الطلاب	المعلمون	موظفو الخدمات
يعبرون الجدار يومياً	1642	161	33
النسبة المئوية لمن يعبرون الجدار	20 بالمئة	19, 6 بالمئة	37, 1 بالمئة

ولعل من أبرز الانعكاسات المؤثرة على التعليم والترتبة على وجود جدار الفصل العنصري:

1. اضطراب البعض للسير مسافة تصل إلى (23 كم) للوصول إلى مدارسهم، إضافة إلى تكاليف السفر العالية، وفي حال كان الإداريون أو المعلمون من الضفة الغربية، أي من

(1) دائرة البرنامج الحكومي: مرجع سابق، ص 36.

(2) وزارة التربية والتعليم العالي: تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني: تقرير صادر عن دائرة الإعلام التربوي، وزارة التربية والتعليم العالي، موقع الوزارة، تاريخ الاطلاع 11 - 11 2015 - www.mohe.gov.ps

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، (PCBS)، مرجع سابق، ص 97.

(4) عمر أحمد علي: جدار الفصل في فلسطين "فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 27.

(5) وزارة التربية والتعليم العالي: مؤتمر القدس السادس، التعليم في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، مؤسسة القدس الدولية، وزارة التربية والتعليم العالي، 2012، ص 298.



خارج القدس فهم بحاجة إلى تصاريح للعمل، وبانتهاء صلاحية التصريح يصبحون غير قادرين على مزاوله عملهم⁽¹⁾.

ب. عدم انتظام العملية التعليمية في المدارس، وتعطيل الدوام بشكل جزئي بسبب تأخير وصول المعلمين والطلاب إلى المدارس عبر احتجازهم ساعات طويلة. وبالتالي لا يأخذ الطلاب حقهم في التعليم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخرهم الدراسي إضافة إلى خروجهم من المدارس بشكل فوضوي أحياناً بسبب قلة أعداد المعلمين الموجودين والمتابعين⁽²⁾.

ج. نقص الإمكانيات في المدارس لمتابعة الأنشطة المنهجية واللامنهجية، ولعل غياب المعلمين وتأخرهم المتكرر، يجعل تركيز القيادة المدرسية والمعلمين على إنهاء المناهج الدراسية المقررة فقط.

د. اضطراب مديري المدارس إلى تخفيض عدد ساعات الدراسة ومواءمتها مع أوقات فتح بوابة الجدار، وتغيير البرنامج الدراسي اليومي⁽³⁾.

هـ. الآثار السلبية على نفسية الطلاب، حيث أثبتت دراسة قامت بها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مع مؤسسة إنقاذ الطفل، وجود ظواهر نفسية يعاني منها الطلاب بعد انتفاضة الأقصى مثل الميل للعنف، وانخفاض التركيز وتدهور الانضباط الصفي، والتوقف عن التفكير في المستقبل الشخصي والخوف من القتل والفقر، والأخطر ازدياد أعداد الطلاب الذين يعتدون على المديرين والمعلمين⁽⁴⁾؛ إضافة إلى التأثيرات النفسية السيئة على الإداريين والمعلمين، سواء بسبب الاعتقالات أو الإهانات، والضغوطات التي تمارس ضدهم على الحواجز العسكرية، وخلال عبورهم الجدار، والتي تؤثر سلباً

(1) جوناثان مولوني: الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس ما بين عامي 2000 - 2010، حقوق الإنسان أولاً، (ترجمة) ريم شريدة، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، القدس، فبراير (شباط)، 2012، ص 54.

(2) محمود خليل القدرة: أثر الوجود الإسرائيلي على التعليم في القدس، مجلة البيان، القدس، العدد (319)، يناير (كانون ثاني) 2014.

(3) نادرة شلهوب كيفوركيا: بين الدافعية للتعليم والحرمان منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تأثير الحواجز، جدار الفصل العنصري وعسكرة الطرق على الفتيات، مركز الدراسات النسوية، القدس، 2007، ص ص 16 - 17.

(4) وزارة التربية والتعليم العالي: التقييم الوطني للتعليم للجميع (2000 - 2015)، مرجع سابق، ص 25.

وبشكل غير مباشر على مستقبل وتحصيل الطلاب⁽¹⁾.

و. استشهاد عدد من الطلاب خلال ذهابهم أو عودتهم من المدرسة عند محاولتهم عبور جدار الفصل العنصري، سواء بإطلاق الرصاص عليهم أو دعسهم من قبل المستوطنين⁽²⁾.

إن ما أوردته الدراسة من العوامل الجيو سياسية في الضفة الغربية والقدس والتباين والتنوع في الظروف وما أحدثه الاحتلال من مستجدات تتعلق بالجدار والحواجز وغيرها، تدعو إلى التحول من المركزية نحو اللامركزية بشكل متوازن، باعتبارها الأقدر على تلمس التغييرات بشكل أفضل من المركزية والتعرف على حاجات السكان والمدارس والوقوف على أوضاع التعليم والنهوض بأعباء التنسيق بين السياسات والأنشطة التربوية على المستوى الوطني؛ فالدول بمختلف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسعى بشكل حثيث نحو تطوير أنظمتها التربوية وفقاً لظروفها الخاصة؛ في محاولة لتحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية، إلا أن الوضع السياسي والمتمثل بوجود الاحتلال، جعل التجربة الفلسطينية تتأخر في تحقيق التوازن المطلوب⁽³⁾.

علماً أن التوجه نحو اللامركزية في الإدارة ومواصلة تفويض المزيد من الصلاحيات لمستوى المديرية والمؤسسات نص عليه (قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم 11 لسنة 1998م)، كما أن الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عام (2000 - 2001م) وتلتها الخطة عام (2004 - 2005م) تضمنت هدفاً خاصاً بتدعيم التوجه نحو اللامركزية وحددت الأنشطة التنفيذية لتحقيق ذلك، إلا أن هذا الموضوع لا زال على أجندة الوزارة في الخطة التطويرية (2008 - 2012م) ولكنه غير مفعّل بالشكل الملائم بسبب الظروف السياسية الطارئة⁽⁴⁾.

(1) تقرير وزارة التربية والتعليم العالي - الإدارة العامة للمتابعة الميدانية - تقرير حول انتهاكات الاحتلال بحق القطاع التعليمي - تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2015 www.mohe.gov.ps

(2) وزارة التربية والتعليم العالي: ريبا طحaine الأحمّد، أثر جدار الضمّ والتوسّع العنصري على العملية التعليمية، تقرير دائرة الإعلام التربوي، فلسطين، 2012، ص 9.

(3) رشيد خالد منصور: مرجع سابق، ص 17.

(4) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية (2008 - 2012)، مرجع سابق، ص 14.



إن التحول نحو اللامركزية ليس بالأمر اليسير بسبب انعدام الرؤية المستقبلية في ضوء المتغيرات الكثيرة والمتلاحقة المحيطة بالحالة السياسية في القدس على وجه الخصوص، رغم أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعمل على تفويض بعض الصلاحيات والمسؤوليات ونقلها من الوزارة إلى مديريات التربية والتعليم وإلى المديرين في محاولة لتطبيق اللامركزية، إلا أن الأمر يتم دون تحليل للاحتياجات أو صياغة خطة عمل رسمية لتطبيقها وإقرارها⁽¹⁾.

كما أن عدم الاستقرار السياسي الداخلي وتعاقب سبع حكومات على وزارة التربية والتعليم الفلسطيني في الفترة (2003 - 2013م) والتغيرات الكثيرة في الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين أثر بشكل مباشر على البرامج والخطط، مما أدى إلى مركزية النظام التعليمي؛ حيث أصبحت القيادة الوسطى مسيرة أعمال وليست صانعة قرار أو محدثة لقرارات نوعية في الإدارة التربوية السليمة⁽²⁾.

والجدير بالذكر أنه خلال انتفاضة الأقصى عام (2000م) قد تم تفويض الصلاحيات من المركز إلى المستويين المتوسط (المديريات) والأدنى (المدارس) باتخاذ القرارات الميدانية المتعلقة بالعملية التعليمية دون الرجوع إلى المركز؛ خاصة ما يتعلق بدوام المعلمين والتنقلات المؤقتة للمعلمين والطلاب والتفاعل مع المؤسسات المحلية والمجتمع المحلي⁽³⁾.

ومن خلال التقارير الميدانية في تلك الفترة، برزت عدة جوانب إيجابية تعزز مبدأ اللامركزية في الإدارة التربوية؛ الأمر الذي يشجع على نقل التجربة من الظروف الاستثنائية إلى الظروف الاعتيادية، حيث برز عدد من الشركاء خلال انتفاضة الأقصى ساهموا مساهمة فاعلة في سير العملية التعليمية تحت أصعب الظروف، ومنهم المجتمع المحلي وأولياء الأمور والتنظيمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 31.

(2) إياد علي الدجني: درجة ممارسة القيادة التربوية الوسطى لدورها الإداري في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (13)، العدد (1)، 2011، ص 348.

(3) وزارة التربية والتعليم العالي: الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية للتعليم (2011 - 2013)، مسودة أولية، 10 يناير (كانون ثاني) 2010، رام الله، فلسطين، 2010، ص 69.

(4) وزارة التربية والتعليم العالي: العملية التربوية في ظل انتفاضة الأقصى، إعداد الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله، فلسطين، 2001 تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2014،

خامساً: العوامل الاجتماعية

يقصد بالعوامل الاجتماعية مجموعة الظروف المتعلقة بتكوين المجتمع وأنظمتها، والتي تساهم بدورها في تكوين شخصية الفرد وتربيته، ولها أبلغ الأثر في سلوك الفرد والمجتمع؛ ويشمل المؤثرات المرتبطة بالفلسفة الاجتماعية السائدة والتركيب الاجتماعي الطبقي والتكوين العنصري العرقي والجماعات اللغوية، ومنها الأسرية، والشخصية، والمدرسية، والاقتصادية أيضاً؛ إن السمة الاجتماعية الغالبة على المجتمع المقدسي تحت الاحتلال هي الفقر الشديد في كل مرافق الحياة، فقر في الموارد وقلة مصادر العيش والبطالة، وكثرة العيال وفقر في المرافق المدرسية وقلة الأندية الرياضية، والثقافية⁽¹⁾، ويتضح تأثير العامل الاجتماعي على التعليم فيما يلي:

1. معظم الطلاب العرب يتحدرون من الأوساط والطبقات الثقافية الفقيرة والمتدنية من ناحية المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث أشارت إحصائيات إسرائيلية إلى معدلات الفقر المتزايدة، وقد بلغت عام (2010م) 1, 77 ما يقرب على (1, 77 بالمئة) علماً بأن معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة يصل إلى 63, 6 فرداً؛ حيث تبدو أن هذه السياسة مقصودة ومبرجة وتهدف إلى جعل مدينة القدس منطقة طرد لسكانها ولتفريغها من الفلسطينيين.

2. الزواج المبكر، حيث أشارت إحصائيات عام (2012م) إلى زواج ما نسبته (6 بالمئة) من الذكور و(3, 6 بالمئة) للإناث من جيل (15 - 19) سنة، والمتضمن جيل التعليم الأساسي. مع وجود (2, 0 بالمئة) من الإناث المطلقات من نفس الجيل، وقد أظهرت الإحصائيات أن العمر الوسيط لزواج الفتاة في القدس (7, 19) عاماً، وهو أقل من كل المحافظات الفلسطينية⁽²⁾، حيث أشار قانون الأحوال الشخصية رقم (61) عام

(1) عبدالرحمن عباد: بوصلة نحو القدس، مرجع سابق، ص 165.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، (PCBS)، مرجع سابق، ص ص 86 - 87.



(1976م) في المادة الخامسة منه على "أن سن الزواج هو (15) سنة للفتاة (16) سنة للفتى؛" كما يعطي صلاحية تزويج الفتاة التي عمرها دون هذا السن بموافقة والدها، على ألا يقل عمرها عن (9) سنوات، والفتى عن 12 سنة⁽¹⁾، وهو سن المرحلة الأساسية، فكيف إلزامية التعليم في سن يسمح فيه بالزواج للفتاة والإنجاب وتحمل مسؤولية بيت وأولاد وزوج؟

3. بعض الأهالي لا يضعون التعليم على سلم أولوياتهم، ولا يجدونه استثماراً جيداً، حيث يشير التوزيع السكاني الفلسطيني لعام (2013م) إلى أن (4, 4 بالمئة) يجهلون القراءة والكتابة تماماً، مقابل (8, 10 بالمئة) فقط يحملون درجة بكالوريوس فأعلى من مجمل السكان⁽²⁾، وهي من التحديات الخطيرة التي تواجه القيادة التربوية⁽³⁾، وهو ما أكدته سعاد القدومي "مدير عام التعليم العام الفلسطيني" من أن الظروف الاجتماعية من جهل وإهمال ومنهجية النظام المدرسي التي تسود المدارس من أسباب عزوف الطلاب عن الدراسة وربما تسربهم⁽⁴⁾؛ حيث إهمال الطلاب الواضح لدروسهم وعدم القيام بواجباتهم المدرسية، نتيجة لثقافة الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي، وعدم قدرة أولياء الأمور على متابعة أولادهم وإجبارهم على الدراسة، كما أوردت الوزارة وجود تحديات تتعلق بالتطوير في الموارد البشرية والإشراف التربوي، أو فيما يتعلق بتطوير برامج تأهيل المعلمين لما لها من تأثير على تحصيل الطلاب، إلا أن الأوضاع الاجتماعية

(1) المتفتي (منظومة القضاء والتشريع في فلسطين): جامعة بيرزيت، معهد الحقوق،

تاريخ الاطلاع 14 - 11 - 2015، من الموقع: <http://muqtafi.birzeit.edu>

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، (PCBS)، مرجع سابق، ص 105.

(3) صلاح الصوباني: ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية، الأسباب والإجراءات الوقائية والعلاجية، تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، عدد(10) السنة(3)، رام الله، أيلول 2005، ص ص 176 - 177.

(4) وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية: سعاد القدومي، وضع التعليم في مدارس القدس العربية للعام الدراسي 2007 - 2008، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2008، ص3، تاريخ الاطلاع 6 - 8 - 2014، من موقع الوزارة: www.mohe.gov.ps

والسياسية السائدة تجعل الأمر أكثر صعوبة⁽¹⁾، وهذا يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

4. اهتزاز القيم الاجتماعية والأخلاق وعدم الالتزام بأعراف المجتمع وتقاليد الجيدة مؤثر من المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على العملية التعليمية؛ حيث أشارت (وزارة التربية والتعليم العالي، 2012) إلى ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات والكحول، فقد سجلت القدس أعلى نسبة في العالم وهي (8، 7 بالمئة) والنسبة في العالم لا تزيد على (2، 6 بالمئة)، حيث تتم عملية تعاطي المخدرات في المدارس العربية، أمام أعين الشرطة الإسرائيلية ودون تدخل منها؛ في حين تتخذ إجراءات صارمة بحق من يتعاطى أو يروج للمخدرات في المدارس الإسرائيلية⁽²⁾، الأمر الذي يهدد الشباب المقدسي اقتصادياً ودراسياً، خاصة مع انتشارها داخل المدارس، الأمر الذي يعتبر أزمة حقيقية لإدارة وأمن الطلاب داخل المدرسة⁽³⁾، فقد وصلت الأفعال الإجرامية المتعلقة بالمخدرات في القدس خلال عام (2012م) إلى (67) حالة، وهي الأعلى في الضفة الغربية، عدا محافظتي (رام الله والبيرة) والخليل⁽⁴⁾.

5. تمييز واضح بين الطلاب في مييزات وثقافة ونوعية التعليم، حيث محدودية الأنشطة اللامنهجية والبرامج التي تنمي المواهب وتزيد ارتباط الطلاب بالمدرسة مثل العمل التطوعي والاهتمام بالبيئة وزيارة المؤسسات الأهلية للاستفادة من جهود الطلاب في التنمية والتطوير المجتمعي⁽⁵⁾؛ علماً بأن مساهمة المجتمع المحلي لدعم الأنشطة اللامنهجية لا يتم التنسيق له مع الإدارة أولاً، وبالتالي فإن كثيراً مما يُقدم للمدارس

(1) وزارة التربية والتعليم العالي: مشاكل التعليم في القدس: مرجع سابق، ص 18.

(2) ديمة السمان: مرجع سابق، ص ص 9 - 10.

(3) طلال أبو عفيفة: مرجع سابق، ص 31.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، (PCBS)، مرجع سابق، ص 129.

(5) خالد أبو عصابة: أزمة التربية للمقيم في المدرسة العربية، جت، مسار للأبحاث والتخطيط والاستشارة التربوية، 2006، ص 55.



من أدوات ومعدات يبقى في المخازن، دون استخدام لعدم حاجة المدرسة له⁽¹⁾، إضافة لتردي أوضاع المديرين والمعلمين، ما أدى إلى تراجع المكانة الاجتماعية للمعلم، حيث انخفاض الرواتب ومستوى المعيشة والأحوال المعيشية⁽²⁾.

6. تحت ضغوطات اجتماعية لجأت إدارة التعليم في الأردن والضفة الغربية إلى محاولة اجتذاب الطلاب للتعليم المهني، حين قررت أن يلتحق بالتعليم المهني ذوو المعدلات المنخفضة، بينما يلتحق بالأكاديمي ذوو المعدلات الأعلى، مما ألحق ضرراً بالتعليم المهني وسمعة خريجه في الأسواق⁽³⁾.

7. إحداث فجوة بين ما يجب أن يقوم به المعلم تربوياً وما يقوم به المعلم فعلياً، حيث سوء المعاملة من قبل المعلمين، وعن التقليل من قيمتهم أمام أقرانهم في الصفوف الدراسية، وانخفاض أساليب المعاملة التربوية ومراعاة خصائص نموهم، والاعتماد على التلقين، فيخرج الطالب من معترك الدراسة بالحد الأدنى من المسؤولية، ويقر بشكل مطلق لما يفرض عليه من السلطات دون تساؤل أو تشكيك، ويرضخ للواقع دون الثقة بقدرته على التغيير⁽⁴⁾.

حيث يتضح القصور في تنظيم وتطوير البرامج التي تسعى لإكساب مهارات ومعارف جديدة، للكوادر القيادية والإدارية ومديري المدارس⁽⁵⁾.

ومن هنا يجد (رشيد، 2004) أنه لا بد من التوجه نحو مزيد من اللامركزية في نمط الإدارة في فلسطين من خلال الاهتمام بتدريب المديرين على الأسس السليمة المرتبطة بتطبيق اللامركزية، إذ إن التوازن بين المركزية واللامركزية دقيق جداً، ومع وجود تفاوت في الكادر الوظيفي بين المناطق والوحدات المختلفة المكلفة بإدارة عملية اللامركزية؛

(1) روان عسلي نسبية: مرجع سابق، ص 19.

(2) سائدة عفانة: مرجع سابق، ص 275 - 286.

(3) سامي سلطي عريفج: الإدارة التربوية المعاصرة، دار الفكر، عمان، الأردن، 2001، ص 65.

(4) روان عسلي نسبية: مرجع سابق، ص 10.

(5) وزارة التربية والتعليم العالي، تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف، مرجع سابق، ص 3.

كان التوجه نحو اللامركزية لدى مديري ومديرات المدارس الأساسية أعلى من المديرين والمديرات⁽¹⁾.

سادساً: العوامل الثقافية

افتقرت الأبحاث التي تربط بين الثقافة والقيادة التربوية، باعتبار الثقافة مفهوماً غير دقيق في كثير من الدراسات مع الاقتصار على اللغة والهوية كوصف لها⁽²⁾؛ علمًا بأن تغيير الثقافة يتطلب فهم المحيط المحلي بشكل عميق، إضافة لتاريخ المؤسسة وهيكلتها، وذلك يتطلب عملاً شاقاً، لهذا تحاول المؤسسات اللجوء إلى التغييرات القصيرة والممكنة والابتعاد عن تغييرات تتعلق بالثقافة⁽³⁾.

وتعرف الثقافة بأنها جميع أنماط التفكير والعمل والسلوك؛ فطريقة تفكير الجماعة وأسلوبها في العمل، وطرق التعليم والتعلم، وكيفية التعامل، ومعتقداتها وقيمها ونظمها، وطريقة الأكل، والشرب والمشى في الطرقات، كل هذه أنماط ثقافية تختلف باختلاف المجتمعات والفلسفات والنظريات التي تغذي هذه الثقافات؛ كما أن الأقليات والأعراق المختلفة داخل الدولة تعكس ألواناً من الثقافات المختلفة والمعتقدات المتعددة والتي تمثل تبايناً واضحاً يزيد من عبء النظام التعليمي.

إن التعليم في القدس تحديداً، في كل مراحلها من الروضة حتى الجامعة خضع لنوعين من السيطرة الثقافية، الأولى غير مباشرة على المناهج والكتب وأساليب التعليم، من خلال

(1) رشيد خالد منصور: مرجع سابق، ص ص 146 - 148.

(2) Lumby, J. & Foskett, N. Power, Risk, and Utility, INterpreting the Landscape of Culture in Educational Leadership. **Educational Administration Quarterly**, Vol. (47), No. (3), 2011, pp. 446-461.

(3) Karen Seashre Louis, Changing the Culture of School, Professional Community, Organizational Learning, and Trust, **Journal of school leadership**, vol.(16), No. (5). 2006, pp 477 - 489.



توظيف مناهج لبناء جيل يقبل بالدونية، ومشوه الهوية، ومنتكراً لهويته الوطنية⁽¹⁾؛ والثانية مباشرة بدفع الطلاب نحو التعليم الذي لا يحدث نقلات نوعية في المجتمع الفلسطيني⁽²⁾.

فالمدارس التي تتبع المناهج الإسرائيلية، لا تهدف إلى تحديد تلك الهوية، بل تحاول جاهدة "أسرلة الهوية" ويقصد بها تدعيم الانتماء لدولة إسرائيل وقوانينها والابتعاد عن كل ما يتعلق بالقومية العربية الفلسطينية أو حتى الدينية؛ وهكذا ينشأ الأبناء على هوية غير التي ألفوها من آبائهم، مما أحدث بلبلة في تحديد الهوية وتوترات وعدم وضوح في كثير من الأمور المبدئية بين الآباء والأبناء⁽³⁾.

فالسيطرة الثقافية هي جزء من سياسة التجهيل والخواء⁽⁴⁾، حيث يظهر أثر العامل الثقافي على التعليم جلياً من خلال:

1. قلة الانتماء والولاء وطمس الهوية في محاولات إسرائيلية لطمس الانتماء للقيم التراثية والوطنية والحضارية، حيث تركز فلسفة التربية والتعليم الإسرائيلية على الولاء التام لإسرائيل والإيمان بتفوقهم كشعب الله المختار وتميزهم عن بقية شعوب الأرض⁽⁵⁾، حيث تظهر محاولات تغييب الانتماء القومي والذاكرة والهوية الفلسطينية لدى الطالب بهدف تحقيق مبدأ الولاء لإسرائيل⁽⁶⁾.

ويظهر ذلك في عدم شعور الطلاب بالانتماء للمدرسة وعدم الثقة بقدراتهم على متابعة

(1) ماجد الحاج: التعليم عند العرب في إسرائيل، السيطرة والتغيير الاجتماعي، الجامعة العبرية، القدس، 1996، ص ص 118 - 120.

(2) أحمد أشقر: مرجع سابق، ص 2.

(3) محمد عوض الهزايمة: الصراع العربي الإسرائيلي، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص 233.

(4) إيان لوستيك: العرب في الدولة اليهودية، سيطرة إسرائيل على الأقلية القومية، ترجمة مفراس، حيفا، 1985، ص 33.

(5) أحمد علي كنعان: مرجع سابق، ص 261.

(6) بيان صادر عن مؤتمر التربية والتعليم: نحو تعليم عصري في فلسطين من أجل الاستقلال والتنمية الاجتماعية، واقع التعليم في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، 23 - 24 آذار (مارس) 2014، ص 8.

التعليم ويعود ذلك إلى عدم توفر بيئة حاضنة ومحفزة للبحث والتحليل والاكتشاف وعدم مراعاة الفروق الفردية، إضافة إلى أسلوب التلقين⁽¹⁾.

2. جهود حثيثة لمحو الهوية العربية الإسلامية المقدسية، فقد أشارت مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف إلى حذف إسرائيل لكثير من الآيات القرآنية من الكتب التعليمية المقررة في المدارس، وأي كلمات توعوية أو دروس ثقافية، أو قصائد تحض على الجهاد وتحدث عن يهود خبير، وكل ذكر عن الشهداء وثواب الشهادة، إضافة إلى التغييرات والمغالطات التي تم إدراجها في الكتب المدرسية، وطمس كل ما يتعلق بترائنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا التي تشير إليها المناهج الدراسية والتي تهدف إسرائيل من ورائها إلى بناء جيل جاهل فاقد لهويته وانتمائه القومي والديني، ويسهل السيطرة عليه، وبالتالي تمرير مخططات تخدم مصالح الإسرائيليين⁽²⁾.

3. ازدواجية اللغة بين المجتمع (العامة) وبين المؤسسات التعليمية (الفصحى)⁽³⁾، إضافة إلى اعتماد إسرائيل اللغة العبرية كلغة رسمية في التعاملات الرسمية، الأمر الذي أدى إلى خليط بين العربية المحكية وبعض الكلمات العبرية في أحاديث العامة؛ علماً بأن تشويه اللغة وإدخال لغة الاحتلال عليها يدخل في عمق الاستعمار الثقافي للعقول الفلسطينية.

4. الاعتماد على أساليب تقليدية في التدريس وتدریس المناهج الإسرائيلية بطريقة الإكراه وتحت ضغط، حيث واجهت المناهج التي وضعتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية هجوماً قوياً من قبل الكثيرين باعتبارها مثقلة بالمعلومات الكثيرة والمكتظة، التي لا تتناسب مع المتطلبات الثقافية الخاصة بالقرن الحادي والعشرين، وافتقارها إلى مهارات التحليل والنقد والتقويم، وعدم استنادها لرؤية تربوية واضحة، والافتقار لمشاركة وآراء المعلمين، في حين اعتبرها آخرون إنجازاً مميزاً لا بد من الإشادة به، وأنها

(1) روان عسلي نسبية: مرجع سابق، ص 7.

(2) مديرية التربية والتعليم في القدس: سمير جريل وآخرون: التغييرات الإسرائيلية على المناهج الفلسطينية في القدس، دراسة لمديرية التربية والتعليم في القدس، القدس، 2012، ص 8.

(3) خالد أبو عصبه: مرجع سابق، ص 40.



مناهج تدعو للسلام ونبذ الكراهية⁽¹⁾.

حيث أقدمت خمس مدارس حكومية مقدسية تابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية، مع بداية العام الدراسي (2013 - 2014م) على تدريس المناهج الإسرائيلية "البجروت"، الأمر الذي دفع الأهالي ومدير التربية والتعليم الفلسطيني في القدس وعدد من الشخصيات الفلسطينية إلى الاحتجاج، معربين عن رفضهم تعلم الطلاب تاريخ إسرائيل بدل تاريخ فلسطين، وأن تلك المناهج إنما تسعى للنيل من عروبتنا وثقافتنا، علماً أن أياً من مديري تلك المدارس لم يعلق على الموضوع ولم يشارك في الاعتصام، حيث لا يمكنه تغيير القرار أيضاً⁽²⁾.

5. الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وما يبثه من برامج وأفلام ومجلات وكتب تُظهر التفوق الغربي، وتُروج للمشروع الصهيوني المتمثل في احتلال فلسطين والتوسع في العالم العربي، ومدى ذوبان قيمنا وثقافتنا مقابل القيم الرأسمالية المستوردة⁽³⁾.

6. ازدواجية التفكير والتناقض والصراع الفكري الذي يبرز في السيطرة الواضحة لمدارس المعارف الإسرائيلية، مما أدى إلى تخريج أجيال غير متجانسة فكرياً ووطنياً، الأمر الذي يجعل العمل المشترك بين خريجي هذه المدارس صعباً نظراً لاختلاف التصورات ووجهات النظر، فالطالب الفلسطيني مهمش من حيث المناهج التي يدرسها، لا يجد له جذوراً فيما يتعلمه، مما يشعره بعدم الانتماء للمدرسة وعدم الرغبة في مواصلة التعليم، بالإضافة إلى عدم المشاركة الفعلية للمدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية مع غيرها من المدارس في أنشطة فلسطينية موحدة لأبناء المدينة، سواء كانت رياضية أم ثقافية، فنية أم فلكلورية أم تطوعية مما يضعف الانتماء الوطني لدى أجيال المقدسيين⁽⁴⁾.

(1) Nathan J. Brown: **Democracy, History, and the Contest over the Palestinian Curriculum**, 2001, p.3 - 6.

(2) التعليم في القدس... أسرلة واحتلال للفكر والعقل، مرجع سابق، ص 7.

(3) عزمي طه السيد أحمد: الثقافة العربية وتحدياتها في عصر العولمة، وزارة الثقافة، الأردن، 2008، ص 125، ص 137.

(4) وزارة التربية والتعليم العالي: الإدارة العامة للعلاقات الدولية والعامة، مؤتمر الإعلام التربوي، الإعلام والتربية... نحو تفاعل خلاق، 2014، ص 32.

سابعاً: العوامل الدينية

يعد الدين من موجّهات النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم، وقد ارتبطت علاقة المسلمين بالقدس بقرار إلهي عندما عرج النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من المسجد الأقصى إلى السموات العلى "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ" (الإسراء: الآية 1).

نجد أن للقدس مكانة دينية لدى المسلمين، امتدت من معراج النبي محمد عليه الصلاة والسلام، واستمرت فترة الخلفاء الراشدين، فقد كانت نهضة علمية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، كما برز دور الأمويين والعباسيين في القدس، حيث أنشأ المأمون أول بيت للحكمة عام (781م)، وقد وصلت النهضة العلمية أوجها في عهد القائد صلاح الدين الأيوبي؛ الذي أسس فيها من المدارس التي لا تزال شاهداً حتى اليوم، ومنها المدرسة الصلاحية؛ وكان المعلمون من كبار العلماء في ذلك الوقت؛ وتم إنشاء مراكز الدراسات الدينية⁽⁵⁾.

وظهرت المدارس الوقفية وأشهرها مدرسة المسجد الأقصى، والمدرسة الطولونية والمدرسة الأشرافية، كما تطورت المدارس وزاد انتشارها في عصر المماليك وازدادت معاقل العلم والتعليم، وظهرت الزوايا، حيث وصلت لأربعين زاوية واعتبرت القدس آنذاك معقلاً للعلم والعلماء⁽⁶⁾.

كما توجد في القدس كنيسة القيامة، والتي تعتبر أهم الكنائس لدى المسيحيين، إضافة لكنائس أخرى منها: كنيسة الصعود، وكنيسة نياحة العذراء، والقديسة فيرونيكا، والجثمانية، ومريم المجدلية، وغيرها الكثير، بالإضافة إلى عشرات الأديرة، وفيها طريق الآلام، وتعتبر القدس من المدن الأكثر قداسة لدى المسيحيين، والتي يجنون إليها كل عام⁽⁷⁾. أما بالنسبة لليهود فقد كانت الصهيونية الدينية من الأسس التي شكلت مناخاً خصباً للصهيونية السياسية،

(5) عبدالرحمن عباد: بوصلة نحو القدس، مرجع سابق، ص 30 - 38

(6) وزارة التربية والتعليم العالي: مشاكل التعليم في القدس، مرجع سابق، ص 1 - 2.

(7) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، الأماكن المقدسة المسيحية في مدينة القدس، تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2015



المرتكزة على فكرة تجميع اليهود داخل وطن قومي واحد؛ بناء على أطروحة دينية تتلخص في بناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى في القدس⁽¹⁾.

لم تهدأ وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى من حفريات تحت قبة الصخرة المشرفة واقتحامات للمسجد الأقصى واعتداءات على المصلين، إضافة للسماح للجنود الإسرائيليين بالتجوال في ساحاته بالملابس العسكرية واستفزاز مشاعر المقدسين الدينية. كما صادقت إسرائيل على إقامة مركز ديني يهودي جنوب المسجد الأقصى، إضافة إلى المخططات لبناء سبعة أبنية دينية يهودية حول المسجد الأقصى تمهيداً لهدمه وبناء هيكلهم المزعوم ضمن ما يعرف بمشروع الحوض المقدسي الرامي إلى بسط سلطات الاحتلال سيطرتها على المسجد الأقصى والبلدة القديمة⁽²⁾.

وفي السياق نفسه، محاولة المتطرفين اليهود فرض هيمنتهم على القدس وفرض الفكر الديني اليهودي المتطرف، ومنها الاستيلاء على حائط البراق وتسميته بحائط المبكى واعتباره أحد أهم الأماكن المقدسة اليهودية، ولعل أشدها قرار وزير التربية والتعليم الإسرائيلي السابق "جدعون ساغار" إلزام جميع الطلاب بدراسة توراة إسرائيل واليهودية وحقهم في العودة إلى عاصمتهم الأبدية القدس⁽³⁾.

إن الوجود الإسرائيلي بالقدس يؤجج الصراع الديني⁽⁴⁾؛ كما أن الانتهاكات الإسرائيلية والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى تؤجج نار الفتنة، وقد تسفر عن حرب جديدة في المنطقة⁽⁵⁾، حيث اعتبر موضوع الدين مصدراً رئيساً للنزاعات في القدس⁽⁶⁾، كذلك فإن

(1) إمام إبراهيم إمام: الصهيونية السياسية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور 1897 - 1917، جامعة عمر المختار، كلية الآداب - البيضاء، قسم التاريخ، 2011، ص 4.

(2) إيمان مصاروة: مرجع سابق، ص ص 69 - 70.

(3) المرجع السابق، ص 117.

(4) المصريون: صحيفة يومية، تصريح لجلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن، 15 نوفمبر 2015

تاريخ الاطلاع 14 - 11 - 2015 <http://www.almesryoon.com>

(5) هالة مصطفى: الجريدة، تصريح شيخ الأزهر الشريف في جمهورية مصر العربية "أحمد الطيب" 5 - 10 - 2015

تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2015 <http://www.masress.com/algareda>

(6) Buchman, B.T.: **Leadership and Religious Schools: International Perspectives**

الخطة غير المعلنة لإسرائيل هي تهجير الفلسطينيين من القدس، فقد أظهرت استطلاعات للرأي العام قام بها غبرائيل بن دور من جامعة حيفا أن (64 بالمئة) من اليهود يؤيدون تهجير المواطنين المسلمين الفلسطينيين في إسرائيل بدعم كبير من المتطرفين الدينيين والسياسيين⁽¹⁾. ويظهر تأثير العوامل الدينية على التعليم، في الصراع العربي الإسرائيلي حول القدس وتمثلت الانعكاسات في:

1. حظر ممارسة الاحتفالات الدينية للطلاب أو الخروج في تشييع جثامين الشهداء، علماً بأنها جزء من العادات والتقاليد والموروثات الدينية، كما يمنع الذهاب في جولات دينية تعليمية مثل الدخول إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه⁽²⁾.

2. لم تهدأ وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى من حفريات تحت قبة الصخرة المشرفة واقتحامات للمسجد الأقصى واعتداءات على المصلين، إضافة للسماح للجنود الإسرائيليين بالتجوال في ساحاته بالملابس العسكرية واستفزاز مشاعر المقدسين الدينية؛ كما صادقت إسرائيل على ميزانية لإقامة مركز ديني يهودي جنوب المسجد الأقصى، إضافة إلى المخططات لبناء سبعة أبنية دينية يهودية حول المسجد الأقصى تمهيداً لهدمه وبناء هيكلهم المزعوم ضمن ما يعرف بمشروع الحوض المقدسي الرامي إلى بسط سلطات الاحتلال سيطرتها على المسجد الأقصى والبلدة القديمة⁽³⁾، الأمر الذي يدفع بالطلاب إلى التظاهر والاحتجاج، ويواجهون من إسرائيل بالقمع والاعتقال والقتل⁽⁴⁾.

and Challenges , Bloomsbury Academic, 2014, Teachers College Record, August 24, 2015, p.2.

(1) مهند مصطفى: الفلسطينيون في إسرائيل والخدمة المدنية بين خطاب المواطنة والانتفاء، المتدى الفكري الأول، أم الفحم، 2006، ص 21.

(2) جورج طريف: جريدة الرأي، الأردن، 23 - 9 - 2013 موقع الجريدة، تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2015
www.Alrai.com

(3) إيمان مصاروة: مرجع سابق، ص ص 69 - 70.

(4) الكلية الإبراهيمية بالقدس: موقع الكلية الإبراهيمية، تاريخ الاطلاع 17 - 10 - 2015
www.Ibrahimieh.edu



3. تغيير أسماء المدارس من أسماء دينية إسلامية أو تلك التي تشير إلى تاريخ فلسطين أو رموزها التاريخيين إلى أسماء غير معبرة⁽¹⁾.

4. قام صناع القرار في إسرائيل بتحريف آيات من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، الموجودة في الكتب المدرسية التي توزع على طلاب المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية⁽²⁾، حيث تعمل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وبجهود فردية وجماعية في محاولة لفضح تلك السياسات، من خلال منشورات وكتيبات ومؤتمرات.

وبذلك يمكن القول إنه خلال الفترات التي مرت بها مدينة القدس من استعمار واحتلال وتغيير للسيادة، من عهد العثمانيين وحتى الاحتلال الإسرائيلي، أن التعليم كان يخضع للسياسة الحاكمة في كل مرحله؛ إلا أن تعدد أنظمة التعليم المطبقة في المدينة، وازدياد عدد المدارس التي تقام في كل عام من قبل وزارة المعارف الإسرائيلية لاستقطاب الطلاب المقدسين، وانعدام الإشراف والتوجيه، وغياب السلطة والتبعية الموحدة داخل المدارس المختلفة في القدس، جعل التعليم في حالة من الضعف الشديد، حيث يؤكد تقرير أعدته "سعاد القدومي" نائب مدير التعليم العام في وزارة التربية والتعليم العالي بأن تداعيات الوضع التعليمي في القدس قد أفرز عدداً من السلبيات الخطيرة، مثل تفشي الأمية، تسرب الطلاب، تعيين مديرين ومعلمين في وزارة المعارف الإسرائيلية في القدس لا يحملون شهادات ولا مؤهلات تربوية لممارسة المهنة⁽³⁾.

وفي النهاية توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها:

(1) تقرير وزارة التربية والتعليم العالي - الإدارة العامة للمتابعة الميدانية - تقرير حول انتهاكات الاحتلال بحق القطاع التعليمي على مدار شهر كانون الأول تاريخ الاطلاع 11 - 11 - 2015 موقع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني www.mohe.gov.ps

(2) مديرية التربية والتعليم في القدس: التغييرات الإسرائيلية في المناهج الفلسطينية في القدس، 2012، ص 93 (ملحق 4)

(3) وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية: سعاد القدومي، وضع التعليم في مدارس القدس العربية للعام الدراسي 2007 - 2008، تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2008، تاريخ الاطلاع 6 - 8 - 2014، ص 1، موقع الوزارة: <http://mohe.gov.ps>

جدول(5): عوامل القوة والتهديدات وعوامل الضعف والفرص المؤثرة على التعليم في القدس

1. تعدد المرجعيات والتبعيات والجهات المشرفة على التعليم.
2. التهديد الإسرائيلي بالهيمنة والسيطرة على التعليم.
3. ضعف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته واعتماده على المساعدات الخارجية.
4. قلة الإنفاق على التعليم من إنشاء مدارس وضعف الصيانة للمباني والمعدات وأجور المعلمين.
5. نقص الأبنية وحجرات التدريس والمعلمين.
6. الواقع الاجتماعي (عمالة الأطفال، زواج مبكر، اعتقالات).
7. سعي الاحتلال لطمس الهوية وضعف الولاء والالتناء وازدواجية التفكير للطلاب من خلال ما تحدّثه من تغييرات على المناهج.
8. ضعف التواصل بين المدارس المختلفة.
9. جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، مما سبب صعوبة التواصل بين المدارس وحرمان الطلاب والمعلمين من الوصول لمدارسهم، مما أدى إلى اضطراب العملية التعليمية.

كل تلك الإجراءات هي محاولات حثيثة من قبل الاحتلال الإسرائيلي لمحاصرة القدس وعزلها ديموغرافياً عن بقية المدن الفلسطينية، وتفريغ المدارس الفلسطينية فيها من الطلاب وطمس الهوية الفلسطينية حتى ولو كانت رمزية أو شكلية داخل القدس، ومع سير إسرائيل بخطا ثابتة نحو عزل المدينة والتحكم بمصيرها وتغييبها، لا تزال وزارة التربية والتعليم الفلسطيني والمسؤول الأول عن تربية النشء تتأرجح بين المركزية واللامركزية في نظام التعليم في القدس، تبعاً للظروف والتحويلات، مع غياب المشاركة الفاعلة والاتصال والتواصل الفعال مع المجتمع المحلي، ما جعل إمكانية تطبيق القيادة لمفهوم اللامركزية بكل أبعادها في ظل الظروف المجتمعية والثقافية السائدة في القدس خاصة أمراً صعباً.

ويمكن تلخيص أهم النتائج بما يلي

- هناك شبه إجماع على وجود عدد من المشاكل المجتمعية المؤثرة على التعليم في القدس (دينية، تاريخية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، جغرافية).



- غياب واضح للفلسفة التربوية، وتخبط واضح في السياسات التعليمية، وتعدد المرجعيات، وتردي الوضع السياسي الذي يلقي بظله على التعليم في ظل مخططات إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة وأسرة التعليم في القدس.
- الأوضاع الاقتصادية للمعلم بحاجة إلى تحسين، كذلك ظروف العمل وطبيعة المباني المدرسية، والفصول الدراسية والملحقات الخاصة بالمدرسة من مختبرات وملاعب وغيرها.
- الأوضاع السياسية الصعبة في القدس وظروف الحواجز وجدار الفصل وإهدار وقت الطالب والمعلم، وعزوف البعض عن الدراسة وتسرب الطلبة نتيجة لذلك.
- تدني مستوى التحصيل للطلبة في الاختبارات العالمية، الناتج عن تدني في مستوى المعلمين، وطرائق التدريس المتبعة، إضافة لعدم جدوى دورات تدريب المعلمين التي تعقدها الوزارة.

أهم التوصيات

- لا بد من إيجاد حلول جذرية للوضع القائم في القدس من الناحية المجتمعية، حيث يكون هناك مشاركة من الأهالي وكل المؤسسات الوطنية لدعم التعليم ورفع مستواه، والعمل على تدعيم الهوية العربية والانتماء الفلسطيني في القدس.
- لا بد من العمل وتكاتف الجهود لوضع سياسات تربوية واضحة تعنى بالتعليم في القدس تحديداً.
- اعتماد خبراء في موضوع التخطيط للتعليم وعمل موازنة وخطة تشمل القدس وتعنى بالحالة المقدسية للتعليم بشكل خاص.
- إجراء تحديثات وتحسينات شاملة على المدارس والفصول الدراسية، ومواجهة أصحاب القرار بضرورة التحرك نحو مدارس القدس.
- رفع أجور المعلمين في القدس مقارنة بزملائهم المعلمين في المدارس الخاصة أو تلك التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية لتكون حافزاً للعمل بجهد واجتهاد أكبر.
- وضع خطط شاملة على أيدي الخبراء وفرق عمل من المدارس المختلفة في القدس

- لوضع برنامج علاجي للتسرب من المدارس ورفع مستوى التعليم في مدارس القدس.
- بناء أماكن للترفيه عن الطالب للتنفيس عن الأوضاع التي يواجهونها خلال العام من حواجز واعتقالات وغيرها من الظروف المرتبطة بالتعليم.
- تشكيل لجان توعوية وحراك شعبي لإنقاذ التعليم وعدم أسرلته داخل القدس.

